منع وإمكانية تفويض سلطات رئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجزائري "دراسة تحليلية في احترام مبدأ سمو الدستور"

صديق سعوداوي[1]

مقدمة:

في التفويض الدستوري للسلطات أهمية دستورية وقانونية وسياسية وإدارية؛ في غالبية الدّول الدستورية المعاصرة؛ بما أنّه يمثل آلية فعالة من أجل الحد من جمود مبدأ شخصية العمل؛ ثم إنّ مبدأ شخصية العمل هو من بين المبادئ المسلم بها في الفقه والقضاء؛ بمعنى من أُسند إليه اختصاص معين بمقتضى الدستور أو القوانين أو اللوائح وجب عليه ممارسة هذا الاختصاص بذاته؛ لأن السلطة أو الصلاحية التي يقررها القانون للأفراد أو المؤسسات لا تعتبر حقا لها تتصرف فيه بمحض ما تشاء؛ ولكنها وظيفة تُوجب عليها مباشرتها على وجه الالتزام بالنص؛ ولا يمكن أن تُعهد لغيرها؛ وإلا كان تصرفها عملا مخالفا لأحكام القانون؛ بأن تلتزم السلطات العامة بمباشرة الاختصاصات المقررة لها قانونا بذاتها [1].

لكن هناك ضرورات تبيح التفويض؛ بأنّ الازدياد في وظائف الدّولة أصبحت تبرز ضرورة اللجوء إلى التفويض سواء في المجال التشريعي أو الإداري وداخل السلطة التنفيذية نفسها؛ بحيث يجب أن يكون

---

[1] أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة؛ خميس مليانة

التفويض عند الحاجة الملحة؛ فلا يجوز التفويض إلا في حالات استثنائية تظهر فيها بوضوح تلك الحاجة [2]، وكما يجري توزيع الاختصاص في القانون العام على أساسين هما [3]:

الأساس الدستوري؛ وهو الناتج عن مبدأ الفصل بين السلطات؛ والقاضي باستقلال كل سلطة عن الأخرى؛ في ممارستها لاختصاصاتها التي خصّها بها الدستور.

الأساس التشريعي؛ الناتج عن القوانين واللوائح الخاصة؛ بتوزيع الاختصاصات الإدارية في الدولة بين مختلف هيئاتها وأجهزتها الإدارية المركزية والمحلية على السواء.

ونشير إلى أنّ الأساس الدستوري للتفويض أو منعه هو محل بحثنا في موضوع مقالنا هذا؛ ببيان الحدود المنصوص عنها في الدستور التي تهدف إلى الحفاظ على مبدأ سمو هذا الأخير، وعن مؤدى منع التفويض الدستوري للاختصاصات بالنسبة للسلطات الثلاث والمؤسسات الدستورية الأخرى؛ كنتيجة موضوعية للسمو الموضوعي للدستور؛ فإنّه يظهر وجها من إمكانية التفويض من أحد السلطات لسلطة أخرى في الحدود المنصوص عنها؛ وبتوافر الشروط والقيود الواجبة في اتخاذ مثل هذا التفويض والمنظم في الدستور[4].

ومن ثم نجد مجموعة من صور أو مظاهر التفويض في مختلف الوثائق الدستورية الجزائرية؛ تتعلق بالتفويض التشريعي من البرلمان إلى السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية؛ والتفويض بين أعضاء

السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى نائبه أو نوابه؛ أو إلى الوزير الأول؛ وبالمثل نجد كل الدساتير الجزائرية ما عدا دستور عام 1963 قد نظمت منع التفويض لأهم اختصاصات وسلطات رئيس الجمهورية.

كما يمثل رئيس الجمهورية أعلى هيئة رئاسية في النظام الدستوري والسياسي في الدولة؛ ويمثل مؤسسة وشخصية في رتبة أسمى [5]؛ ويمثل همزة وصل بين السلطات والمؤسسات الدستورية سواء بالعضوية فيها أو مشاركته العمل أو بالتأثير فيها؛ زيادة على هيمنته على السلطة التنفيذية؛ إذ منحته الوثائق الدستورية مركزا مهما في مجال منع وإمكانية التفويض في الاختصاصات أو في طلب التفويض له بموجب الدستور لاختصاص يدخل في اختصاص سلطة أخرى؛ وعليه نجد ثلاث صور للتفويض في الدساتير الجزائرية هي:

1. منع التفويض مطلقا لأهم اختصاصات رئيس الجمهورية بموجب كل من دستور برنامج لسنة 1976؛ ودستورا القانون لسنة 1989، و1996 المعمول به.
2. طلب التشريع بموجب أوامر تفويضية في ظل دستور 1963.
3. إمكانية التفويض داخل السلطة التنفيذية نفسها في ظل دستور 1976؛ ودستور 1996 المعدل سنة 2008.

وعليه يمكننا الحديث عن موضوع منع وإمكانية التفويض في ظل النظام الدستوري الجزائري وفي مختلف الوثائق الدستورية الجزائرية من خلال البحث في المطالب الثلاث ووفق الخطة التفصيلية التالية لها:

المطلب الأول: مفهوم منع التفويض

الفرع الأول: تعريف منع التفويض

الفرع الثاني: تعريف التفويض

الفرع الثالث: أسس ومقتضيات منع وإمكانية التفويض

المطلب الثاني: تطبيق منع التفويض الدستوري للاختصاصات والسلطات في الدساتير

الفرع الأول: الأساس الدستوري لمنع التفويض

الفرع الثاني: طبيعة السلطات المحظور تفويضها

الفرع الثالث: أسباب منع التفويض للسلطات المحظور تفويضها ؟

المطلب الثالث: تنظيم إمكانية التفويض الدستوري للاختصاصات والسلطات

الفرع الأول: التفويض التشريعي لرئيس الجمهورية في دستور 1963

الفرع الثاني: تفويض الاختصاص التنفيذي في ظل دستور 1976

الفرع الثالث: تفويض الاختصاصات داخل السلطة التنفيذية في ظل دستور 1996

المطلب الأول: مفهوم منع التفويض

يمثل موضوع عدم أو حظر التفويض الدستوري للاختصاصات والسلطات الدستورية بين السلطات الثلاث بمثابة أهم نتائج السمو الموضوعي لسمو الدستور؛ وبه يصبح أمرا ضروريا احترام البنود الواردة في الدستور المكتوب؛ إلاّ أنّه يرد استثناء عن هذا الأصل

بإمكانية التفويض في الحدود المثبتة في الدستور؛ بأن لا يمس أو يخل هذا الاستثناء بالسمو الموضوعي للدستور؛ بما أنّ هذا الأخير ذاته ينظم ويحدد ذلك الاستثناء لأسباب الحاجة والضرورة [6].

وعليه نتحدث عن مفهوم منع التفويض الدستوري للاختصاصات والسلطات كحالة أولى؛ وعن مفهوم التفويض كحالة ثانية؛ ببيان أسس ومقتضيات ذلك في كل الحالتين؛ وذلك في الفروع الثلاث التالية:

الفرع الأول: تعريف منع التفويض

تعد جملة من أهم الاختصاصات والسلطات الدستورية بالنسبة للسلطات الثلاث لا يمكن تفويضها؛ بحظر كل إمكانية لذلك من الناحية القانونية والدستورية؛ ولأن النص صريح بشأنها؛ فهو تأكيد لمبدأ السمو الموضوعي للدستور؛ وحفاظا لمبدأ الفصل بين السلطات ذاته؛ وبالتالي أصبح من نتائج ومن مقتضيات هذا الفصل هو عدم التفويض فيما بينها بشأنها، ثم أنّ عدم التفويض فيها يدل على امتياز وخصوصية الدستور بصفة الجمود والسمو؛ ممّا كان أسمى من الناحية الموضوعية، وأيضا لارتباط السمو الشكلي بالسمو الموضوعي وتلازمهما في علو الدستور [7].

وعليه نجد أنّ الدستور هو الأساس الشرعي لوجود الهيئات الحاكمة في الدولة؛ لأنه هو من يحدد اختصاص وعمل السلطات الحاكمة فيها؛ باعتباره هو الأساس القانوني والشرعي لوجود هذه السلطات التي يجب أن تخضع لأحكامه في كل ما يصدر عنها من

أعمال وتصرفات؛ وإلاّ فقدت أساسها الشرعي إذا ما لم تحترم تلك الأحكام الواجبة التطبيق والالتزام [8].

وعليه يُعرف منع التفويض في الاختصاصات والسلطات بأنّه اختصاص السلطة المعينة في الدستور بممارسة الأحكام المخصص لها والتي لا يجب أن تتنازل عنها أو عن جزء منها لأي مؤسسة أخرى [9]؛ وكما يُعرف عدم التفويض بمفهوم التفويض؛ بأن يتعارض هذا الأخير وفكرة الاختصاص المعروفة في القانون العام؛ بحيث أنّ الاختصاص ليس من قبيل الحقوق التي يجوز التصرف فيها أو التنازل عنها؛ وإنّما واجب والتزام فرضه الدستور؛ بأن السلطات أي المؤسسات الدستورية في الدولة تمارس اختصاصات مقيدة لا تملك حق تعديلها أو نقلها [10].

وكذلك نقول في مفهوم منع التفويض للاختصاصات والسلطات الدستورية أنّه عندما يمنح الدستور إحدى الهيئات أو السلطات الحاكمة اختصاصا محددا فلا تملك هذه الهيئة أو السلطة الحق في تفويضه إلى هيئة أو سلطة أخرى؛ فالدستور عندما منح هيئة أو سلطة معينة الحق بممارسة اختصاص محدد لم يمنحها امتيازا؛ وإنّما أوكل إليها ذلك نظرا لِما تتمتع به من ضمانات منحها إيّاها بأسلوب ومنهجية اختيارها وبوسائل وآليات عملها ووظيفتها [11].

فكذلك من ناحية السمو القانوني [12] للدستور بما لهذا الأخير من شرعية الوجود ذاته وشرعية الدستور من شرعية ما يهدف إليه؛ وفي

مقدمة ذلك تثبيت وتوزيع السلط؛ فيعني " التثبيت ": حصر السلطة في مؤسسة معينة في حد ذاتها دون غيرها؛ ودون أن تكون لهذه السلطة نفسها حق التصرف فيما أوكل لها من اختصاص سواء بالتنازل أو التفويض أو الاعتداء على مجالات اختصاصات أخرى، ويعني " التوزيع ": بأن يكون أفقيا والذي يهدف إلى إحداث توازن بين السلطات في الدولة؛ فلا تطغى إحداها على الأخرى.

الفرع الثاني: تعريف التفويض

للتفويض في الاختصاصات والسلطات أهمية كبيرة؛ بحيث أخذت به غالبية الدساتير؛ وحسبنا هذا كاستثناء فقط على منع التفويض في الأصل العام؛ وعليه فيمكن تعريف التفويض بوجه عام أنّه [تصرف قانوني يقوم بموجبه صاحب الاختصاص الأصيل فردا كان أو هيئة؛ بتخويل فرد أو هيئة أخرى بممارسة بعض اختصاصاته الممنوحة له بموجب القوانين والأنظمة النافذة بصفة مؤقتة؛ وبموضوع محدد أو أكثر؛ وذلك بناء على نص قانوني يجيز له ذلك وعلى مسؤوليته في إطار المصلحة العامة] [13]؛ ويُعرف أيضا الدكتور " محمد أبو زيد فهمي "التفويض بأنّه [مر يُقدم عليه صاحب الاختصاص من تلقاء نفسه فيعهد ببعض اختصاصاته إلى موظف آخر يزاولها بصفة مؤقتة] [14].

وكما يمكن تعريف التفويض في رأينا أنّه [هو التفويض الدستوري الصريح بأن يتم بين أحد السلطات إلى سلطة أخرى؛ وفقا للوجه المبين في الدستور؛ من حيث الاختصاص بوجوب تحديد الشروط وتحديد مجال الاختصاص أو السلطة المفوضة] [15].

ويتخذ التفويض عدّة مظاهر منها ما يتعلق بتفويض بين سلطة وأخرى؛ كما هو الحال لتفويض البرلمان لرئيس الجمهورية التشريع بموجب أوامر تفويضية؛ أو أن يتم داخل السلطة التنفيذية بتفويض رئيس الجمهورية بعضا من سلطاته إلى نائبه أو الوزير الأول [16] بمقتضى نصوص الدستور.

ويُعرف الدكتور " محمد سليمان الطماوي "التفويض أنّه [إجراء يعهد بمقتضاه صاحب الاختصاص نقل جانبا أو بعضا من اختصاصاته؛ سواء في مسألة معينة أو في نوع من المسائل إلى فرد آخر أو سلطة أخرى] [17]، وهناك من يعرفه [18] بأنّه [لجوء السلطة العليا إلى نقل جزء من سلطتها أو صلاحيتها إلى أحد المرؤوسين وذلك من أجل التصرف في بعض الأمور أو المسائل الإدارية المحددة في قرار التفويض والمستند إلى نص قانوني].

الفرع الثالث: أسس ومقتضيات منع وإمكانية التفويض

هناك مجموعة من الأسس والعوامل الدستورية والقانونية والسياسية التي جعلت من الدساتير تمنع التفويض في الاختصاصات والسلطات كأصل عام؛ وتسمح بوجوده كاستثناء؛ وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تنتج عن مبدأ الفصل بين السلطات من خلال التعاون والتأثير فيما بينها؛ وفي الحدود المنصوص عنها في الدستور.

ويتعلق منع التفويض وإمكانية التفويض في كل الأحوال برئيس الجمهورية في ظل دستور 1976 البرنامج؛ ودستورا القانون لسنة 1989 و1996؛ في حين دستور 1963 نص عن إمكانية منح البرلمان ممثلا في المجلس الوطني تفويضا لرئيس الجمهورية يتعلق بالتشريع بالأوامر التشريعية كما سنرى فيما بعد، وعليه تتمثل هذه الأسس والمقتضيات في الآتي:

أولا– أسس منع وإمكانية التفويض

تتمثل أسس منع وإمكانية التفويض في الدساتير الجزائرية حسب رأينا في تلك المبادئ التي طبقتها ونظمتها وفقا لما يقتضيه طبيعة النظام الدستوري والسياسي للدولة؛ ونبين ذلك كما يلي:

1– قيم التأسيس للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية)

نعني بالأساس الدستوري لتأسيس مؤسسة السلطة التنفيذية في هيئة رئيس الجمهورية كممثل وشخصية نافذة فيها ودون منافس له فيها [19]؛ وبأنّ المؤسس الدستوري في الدساتير الجزائرية منح رئيس الجمهورية مكانة بارزة؛ وذلك كما يلي:

أ– في دستور 1963: أُسندت إليه السلطة التنفيذية طبقا للمادة [39] منه؛ ولم يسم الدستور المجلس الوطني بالسلطة التشريعية؛ ولم يسم العدالة والمجلس الأعلى للقضاء بالسلطة القضائية مّما جعل التفويض ومنعه مرتبط برئيس الجمهورية عموما [20].

ب–في دستور 1976: الذي بدأ بتنظيم الوظيفة التنفيذية في المواد من [104 إلى 125] وذلك قبل تنظيم الوظيفة التشريعية في المواد من [126 إلى 163] بصورة واضحة؛ لأسبقية رئيس الجمهورية رغم الامتيازات التي منحها الدستور للمجلس الشعبي الوطني آنذاك؛ وفي كل الأحوال تم تطبيق مبدأ وحدة كل من السلطة والحزب والتي تمثلتا في شخصية رئيس الجمهورية.

ت–ج– دستور 1989 [21]: طبق نفس الأمر السابق رغم تطبيقه لمبدأ الفصل بين السلطات والتعددية السياسية؛ إلا أنّه حافظ على مركز رئيس الجمهورية الدستوري والسياسي المتمتع بالسلطات والصلاحيات الواسعة؛ بحيث بدأ بتنظيم السلطة التنفيذية أولا قبل كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية؛ وهذا ما يبين إرادة المؤسس الدستوري بتركيز السلطة وتضخيمها لصالح رئيس الجمهورية؛ ومن ثم يقتصر عليه منع التفويض لأهم سلطاته وصلاحياته؛ وفي نفس الوقت يتمتع بإمكانية التفويض لبعض صلاحياته في حدود حظر ومنع التفويض، ونفس الأمر بالنسبة لدستور 1996 الذي سار على نفس نهج دستور 1989 [22].

ث–د– دستور 1996: في التأسيس لهذا الدستور لسنة 1996 المقام على الاستفتاء والموافقة الشعبية؛ والمطبقة في المادة [1/6] من الدستور بالنص أنّه [الشّعب مصدر كل سلطة]، وكذلك في المادة [1/7]بالنص أنّه [السلطة التأسيسية ملك للشعب وحده] [23]؛ قد منح وقصر الاختصاصات غير المفوضة دستوريا لصالح

رئيس الجمهورية دون سواه؛ لعلاقته المباشرة بأغلبية الشعب السياسي الناخب له بطريق أسلوب الاقتراع العام والمباشر والسري [24].

وبالتالي لم تكن هذه الاختصاصات والسلطات غير المفوضة والمهمة اعتباطية؛ وإنّما جاءت على أساس ديمقراطي وانتخابي نتيجة أنّ الأغلبية المطلقة تمنح مثل هذه الاختصاصات لرئيس الجمهورية من طرف القوة الشعبية التي أوكلته إيّاها؛ وهذا معمول به في مختلف الدساتير الحديثة؛ بأن أصبحت القوة النافذة في النظام الدستوري والسياسي للدّولة لصالح مؤسسة دستورية وسياسية واحدة وقصر بعض السلطات عليها دون غيرها؛ نتيجة السببين التاليين:

أ- السبب الأول: العمد في تضخيم واتساع سلطات أحد المؤسسات الدستورية من السلطات الثلاث من أجل سيطرة إحداها ونفوذها؛ كي لا يتم ترك جمودا أو إشكالات بصدد هذه السلطات والصلاحيات والاختصاصات لتركها لإحداها فقط كي تنفرد بها.

ب-السبب الثاني: يتمثل في السبب الديمقراطي وكأساس للسبب الأول الناتج عن الأغلبية المطلقة والقوة الشعبية التي تتمتع بها إحدى السلطات الثلاث العامة [25].

2- أساس مبدأ الفصل بين السلطات:

يرتبط أساس مبدأ الفصل بين السلطات [26] وإن كان ينبغي أن يتأسس على ثلاثة عناصر تحكمه؛ وتبين مدى نسبية الفصل بينها لاسيما من حيث الفصل المرن أو الشديد؛ وتتمثل هذه العناصر في الآتي:

- عنصر المساواة بين السلطات.
- عنصر الاستقلالية بينها.
- عنصر التخصص الوظيفي والدستوري لكل سلطة.

على أن يتم تطبيق هذا المبدأ في إطار التفسير الصحيح للمبدأ في ظل [السلطة توقف أو تحد السلطة]؛ وبالتالي أصبح للمبدأ تأثيرا ونتاجا ذا أهمية من حيث عدم التفويض في الاختصاصات والسلطات؛ وبيان مدى إمكانية وجود التفويض؛ ونظن أنه يكون الأمر كذلك في ظل مبدأ الفصل ذا التعاون والتأثير المتبادل والواسع بين السلطات الذي يفضي إلى منع أو إمكانية التفويض؛ أكثر منه بالنسبة للفصل الشديد بين السلطات [27].

3- أساس أولوية رئاسة الجمهورية في موضوع التفويض:

بالرجوع إلى الدساتير الجزائرية لا نجد أولوية أي سلطة أو هيئة غير مؤسسة رئيس الجمهورية؛ التي يقتصر عليها التفويض بالمنع أو الإمكانية؛ وإلاّ كان رئيس الجمهورية معني بها في كل صور وأنواع التفويض أو حظره.

وقد نصت الدساتير الجزائرية عن حظر التفويض في دستور 1976 طبقا للمادة [116] منه؛ والمادة [83] من دستور 1989، والمادة [87] من دستور 1996 المعمول به؛ وكما نصت أيضا على إمكانية التفويض في الاختصاصات؛ من خلال نص دستور 1963 عن طلب التفويض التشريعي عن طريق الأوامر التفويضية طبقا للمادة [58] منه؛

ونص دستور 1976 عن إمكانية تفويض رئيس الجمهورية لنائبه أو الوزير الأول لبعض صلاحياته طبقا للمادة [111/ البند 15]؛ وإمكانية تفويض بعضا من صلاحياته للوزير الأول في حدود؛ وذلك طبقا للمادة [77/ البند6] من دستور 1996 المعدل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 2008/11/15 (28).

ثانيا- مقتضيات منع وإمكانية التفويض

الحرمان الدستوري الصريح لأي تفويض لأي سلطة منصوص عنها في المواد الدستورية صراحة حتى ولو من طرف صاحب الاختصاص الأصيل.

1 في أي ظرف مهما كان لا يجوز ولا يمكن هذا التفويض؛ بأن لا يكون هناك أي عذر قانوني أو سبب كفيل لتبرير وجوب التفويض مهما كان جديا ومهما.

2 قصر السلطات التي لا يجوز تفويضها على رئيس الجمهورية دون أي سلطة أخرى؛ أي لا يمكن في أي حال من الأحوال سواء كانت دستورية أو قانونية أن تتذرع أي من السلطات العامة الأخرى ومنها الحكومة أو البرلمان بالتعدي على سلطات رئيس الجمهورية؛ أو الحلول محل سلطاته.

3 قصر هذه السلطات التي لا يجوز تفويضها على رئيس الجمهورية المنتخب بصفة عادية؛ ويمكن أن تقتصر على حالات

رئيس الدولة بالنيابة أو رئيس الدولة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية [29] أو رئيس الدولة القائم في حالة إجراء انتخابات رئاسية للدور الثاني؛ وأن يستمر هذين الأخيرين في ممارسة مهام رئيس الجمهورية [30].

4 حصر السلطات والاختصاصات التي لا يجوز تفويضها بالتحديد على أنّها غير قابلة لأي تأويل أو تنازل مهما كان؛ ومن ثم تكون السلطة التشريعية بالخصوص أو الوزير الأول بعيدين عن أي تلاعب دستوري أو سياسي يفضي إلى إنكار حظر التفويض.

في حين تتجلى أهم مقتضيات تفويض بعضا من صلاحيات رئيس الجمهورية كاستثناء عن الأصل العام لعدم التفويض؛ ومهما يكن من أمر وحفاظا على مبدأ سمو الدستور ينتج عن هذا التفويض مجموعة من المميزات التي لا يمكن تجاهلها وهي حسبنا:

أ-محاولة إيجاد مرونة لتضخيم سلطات رئيس الجمهورية وصلاحياته؛ داخل الجهاز التنفيذي؛ الذي يسيطر عليه كليا؛ في علاقته مع الوزير الأول أو نوابه إن وجدوا من أجل عدم قصر تلك السلطات على شخص مفرد؛ دون أن يشاركه أو يساعده أحد في ممارسة مهامه الواسعة.

ب-محاولة توزيع الوظائف التنفيذية والأعباء الدستورية بين أطراف أو أعضاء السلطة التنفيذية بأن أحدها؛ وهو رئيس الجمهورية الأصيل يتمتع بمهام كثيرة وشاقة؛ لذا يكون التفويض منه لصالح أحد الأعضاء

الذين يعينهم وينهي مهامهم أمرا ممكنا لرفع الحرج والعبء عنه؛ والذي كثرت مهامه بالمقارنة مع صلته بالسلطات والمؤسسات الدستورية الأخرى؛ والمهام التمثيلية الأخرى المثبتة في الدستور.

ت- كذلك هذا التفويض يمنح المفوض له الصلاحيات القدرة على المشاركة السياسية في العمل الرئاسي والمهام التنفيذية الأخرى؛ ممّا يكون له وزنا دستوريا وسياسيا في الدولة من خلال النص الدستوري في تعيينه أو لتفويض له؛ وإذا كان الوزير الأول فإنّه يعني مساعدة الرئيس وتنفيذ برنامجه السياسي ومن أجل تطبيق وتنفيذ بعضا من المهام المتصلة بينه وبين الرئيس وأعضاء الحكومة؛ وفي علاقته مع السلطة التشريعية؛ وبالخصوص منها تطبيق المادة [79] والمادة [85] من دستور 1996 المعمول به.

ث- يُمكن هذا التفويض من تكوين وتدريب المفوض له المهام الدستورية ولو بنسبة قليلة في مجال التسيير والإشراف على جزء من الحكم؛ وتوطيد العلاقة مع الشخص المفوض صاحب الاختصاص الأصيل؛ الذي يعين وينهي مهام المفوض له [31].

ج- إنّ ممارسة الهيئات المركزية لمجموعة من السلطات والصلاحيات الدستورية والقانونية من أجل القيام بالوظائف الإدارية في الدولة؛ والمتمثلة في رئيس الجمهورية خصوصا؛ لأنه يضطلع بقيادة السلطة التنفيذية والإدارية وفقا لأحكام الدستور وبالنظر لسلطاته الواسعة خول له الدستور تفويض جزء من صلاحياته؛ وحتى أنّ

النصوص التنظيمية أجازت له تفويض بعضا من صلاحياته إلى موظفي المصالح التابعة لرئاسته [32].

ح- كذلك نجد التفويض المنصوص عنه في دستور 1963 بموجب المادة [58] منه؛ وإن كان يدخل في تفويض البرلمان لرئيس الجمهورية تفويضا تشريعيا؛ فإنّه يمنح الامتياز الذي يتمتع به رئيس الجمهورية تجاه البرلمان؛ من حيث الانتخابات الرئاسية وعلاقته بالشعب وفي نفس الوقت يكون هذا التفويض لمدّة معينة ولحالات معينة فقط وليس دائما [33].

المطلب الثاني: تطبيق منع التفويض الدستوري للاختصاص في الدساتير

طبقت الدساتير الجزائرية منذ دستور سنة 1976 حالة حظر ومنع التفويض الدستوري للسلطات والاختصاصات والصلاحيات الدستورية؛ والتي تتعلق أساسا برئيس الجمهورية؛ بحيث لم ينظم دستور 1963 ولم ينص عن عدم التفويض كأصل؛ وإنّما نص عن حالة تفويض البرلمان لرئيس الجمهورية للتشريع بموجب أوامر تفويضية فقط.

وعليه نتحدث عن منع التفويض الدستوري للاختصاصات بين السلطات الثلاث؛ بحسب النص الدستوري الصريح وفقا لكيفيات تنظيمه وطريقة العمل به؛ وهذا ما سنوضحه في الفروع الثلاث التالية:

الفرع الأول: الأساس الدستوري لمنع التفويض

نص كل من دستور 1976 باعتباره دستور برنامج؛ ودستورا القانون لسنة 1989 و1996 على حرمان تفويض أهم سلطات رئيس الجمهورية لأي كان؛ وبذلك يكون قد تحقق جزء من سمو الدستور في المفهوم الموضوعي بتصريح من المؤسس الدستوري؛ وعليه نبين ونميز بين مجالين من حرمان التفويض بالنسبة لرئيس الجمهورية؛ يتعلق أحدهما بمنع التفويض المنصوص عنه في دستور 1976 باعتباره دستور برنامج؛ وكل من دستوري 1996 و1996 باعتبارهما دستورا قانون؛ وذلك كما يلي:

أولا- منع التفويض في دستور 1976:

نص دستور 1976 في المادة [116]منه بأنّه [لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين نائب رئيس الجمهورية والوزير الأول وأعضاء الحكومة؛ أو إعفائهم من مهامهم؛ ولا إجراء استفتاء أو في حل المجلس الشعبي الوطني؛ أو تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة؛ ولا في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد 119 إلى 124 من الدستور، وكذلك السلطات الواردة في الفقرات من 4 إلى 9 والفقرة 13 من المادة 111 من الدستور].

وكما تم تعديل هذا النص بموجب قانون التعديل الدستوري رقم 79-06 المؤرخ في 1979/07/07؛ وذلك بأن أصبح يعين رئيس الجمهورية بالإضافة إلى إمكانية تعيينه نائبا له بموجب المادة [112]

[34] قبل التعديل إمكانه تعيين أيضا نوابا له بموجب المادة [5] من قانون التعديل التي عدلت المادة [112]من الدستور بأنّه [يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر يعينونه ويساعدونه في مهامه]، ومنه أصبح يحظر تفويض تعيين نواب الرئيس أيضا بموجب المادة [8] من قانون التعديل المعدلة للمادة [116] التي تنص أنه [لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين نائب أو نواب رئيس الجمهورية ... أو إعفائهم من مهامهم ...] [35].

وكذلك تم تعديل نص منع التفويض مرة أخرى بموجب التعديل الدستوري الناتج عن استفتاء شعبي في 1988/11/03؛ بأن أصبح رئيس الجمهورية يعين رئيسا للحكومة طبقا للمادة [111/البند 4] من التعديل بأنّه [يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه] بدلا من النص السابق القاضي بتعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه طبقا للمادة [2/113] [36].

وعليه أصبح نص المادة [116]بعد التعديل ينص أنّه [لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين نائب أو نواب رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة وأعضائها، أو في إعفائهم من مهامهم، أو في إجراء استفتاء، أو في حل المجلس الشعبي الوطني، أو في تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة، أو في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد من 119 إلى 124 من الدستور،ى وكذلك السلطات المحددة في الفقرات 1 و2 و3 و5 و6 و8 من المادة 111 من الدستور].

وعليه نلاحظ من خلال نص منع التفويض سواء قبل أو بعد التعديل في ظل دستور 1976أنّه يحرم التفويض لمجموع من المجالات المحدّدة بموجب الدستور حتى بالنسبة لأقرب الشخصيات القريبة من رئيس الجمهورية؛ ونخص بالذكر نائبه أو نوابه الذين من الممكن أن يعينهم طبقا للدستور؛ وهذا إذا لم نتحدث عن الوزير الأول؛ والذي تغيرت صفته بعد تعديل 1988/11/03 بأن أصبح رئيس الحكومة؛ وهذا ما له أهميته في مجال عدم إمكانية التفويض له بموجب الدستور نفسه بعد هذا التعديل؛ وبموجب دستور 1989 و1996 وقبل تعديل سنة 2008؛ لأن أمر التفويض يكون متعلقا بالوزير الأول وليس رئيس الحكومة.

ثانيا– منع التفويض في دستور 1989 و1996:

نظم دستور 1989 حظر التفويض بموجب المادة [83]منه بأنّه [لا يجوز بأي حال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين أعضاء المجلس الدستوري الذين يختص بتعيينهم، وفي تعيين رئيس الحكومة وأعضائها، وأعضاء المجلس الأعلى للأمن، وأعضاء المجلس الإسلامي الأعلى، وإنهاء مهامهم.

كما لا يجوز أن يفوض سلطته في اللجوء إلى الاستفتاء، وحل المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها، وتطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد من 86 إلى 91 في

الدستور، وكذلك السلطات المحددة في الفقرات: 1، 2، 3، 4، 6، 8، 10، 11، من المادة 74 وأحكام المادتين 117 و118 من الدستور].

وفي دستور 1996 أصبح النص معدلا من جديد نتيجة التعيينات في المؤسسات الجديدة والتعيينات المتعلقة برئيس الجمهورية التي كانت محل خلاف [37]؛ والتي بينها المؤسس الدستوري لسنة 1996 والسلطات الجديدة الأخرى، بأن لا يفوض رئيس الجمهورية سلطاته طبقا للمادة [87] من الدستور قبل التعديل الدستوري لسنة 2008بأنّه [لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين رئيس الحكومة وأعضائها، وكذا رؤساء المؤسسات اللّستورية وأعضائها الذين لم ينص على طريقة أخرى لتعيينهم.

كما لا يجوز أن يفوض سلطته في اللّجوء إلى الاستفتاء، وحل المجلس الشعبي الوطني، وتقرير إجراء الانتخابات التشريعية قبل أوانها، وتطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد 77 و78 و91 ومن 93 إلى 95 و97 و124 و126 و127 و128 من الدستور].

وبعد تعديل هذا النص بموجب قانون التعديل رقم 08-19 المؤرخ في 2008/11/15أصبح النص بما أنّه أصبح رئيس الجمهورية يعين الوزير الأول بدلا من رئيس الحكومة [38]أنّه [لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة ... [39]].

كما نلاحظ من خلال بعضا من المواد والبنود الدستورية المتضمنة في نص المادة [87] في دستور 1996 أنّ هناك مجالا واسعا على ما كان عليه الأمر في المادة [83] من دستور 1989 وأنّه تغير رئيس الحكومة السابق الذي كان في ظل دستور 1989 ودستور 1996 قبل تعديله في 2008/11/15 بأن أصبح يسمى بالوزير الأول؛ وهذا ما له أهميته في مجال إمكانية التفويض الذي نتطرق له فيما بعد.

الفرع الثاني: طبيعة السلطات المحظور تفويضها

تعتبر السلطات والاختصاصات الممنوع تفويضها والتي تقتصر على شخص رئيس الجمهورية فقط؛ في كل الوثائق الدستورية الجزائرية بأنّها ذات أهمية قصوى؛ مرتبطة مباشرة بالسلطة التنفيذية؛ وعلى رأسها رئيس الجمهورية؛ باعتباره محورا أساسيا في القانون الدستوري والنظام الدستوري والسياسي في الدولة؛ ومن ثم فهو مجسد الدولة والأمة وطنيا ودوليا؛ وكهمزة وصل بين مختلف السلطات الثلاث والمؤسسات الدستورية الأخرى [40].

وعليه تتجلى طبيعة المجالات التي لا يمكن تفويضها مطلقا [41] بموجب الدساتير؛ ورغم التطورات الدستورية بشأن هذا الموضوع يمكننا توضيح طبيعة المواضيع والمجالات المختلفة التي لا يمكن تفويضها بموجب الدستور المعمول به؛ لأنه قبل هذا الأخير تبقى نفسها المواضيع؛ بل وتطورت ويمكن توضيح بعضا من المسائل المشار إليها في نص منع التفويض برقم المواد دون ذكرها نظرا

للاختصار ولتفادي تكرارها في مواد أخرى من الدستور؛ وذلك كما يلي:

أولا: المواضيع المتعلقة بالتعيين

نظمت مواد الحظر الموضوعي أهم المواضيع المتعلقة بصلاحيات وسلطات التعيين التي تقتصر على رئيس الجمهورية فقط وهي حسب نص المادة [87] من دستور 1996 المعدل:

1- تعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة.

2- رؤساء المؤسسات الدستورية وأعضائها الذين لم ينص الدستور على طريقة أخرى لتعيينهم وهم:

أ- تعيين ثلث (3/1) أعضاء مجلس الأمة طبقا للمادة [4/101].

ب- تعيين ثلاث (3) أعضاء المجلس الدستوري من بينهم رئيس المجلس طبقا للمادة [1/164].

ت- تعيين (15) عضوا المكونين للمجلس الإسلامي الأعلى ومنهم رئيس المجلس طبقا للمادة [172].

3- التعيينات المنصوص عنها في المادة [77] والمادة [78] من الدستور وتتمثل في الآتي:

- تعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه؛ المادة [77 البند 5].

- تعيين نائبا أو عدّة نواب للوزير الأول وإنهاء مهامهم؛ المادة [77 البند 7].
- التعيين في الوظائف والمهام المنصوص عنها في المادة [78]: الوظائف والمهام المنصوص عنها في الدستور؛ الوظائف المدنية والعسكرية في الدّولة؛ التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء؛ رئيس مجلس الدّولة؛ الأمين العام للحكومة؛ محافظ بنك الجزائر؛ القضاة؛ مسئولو أجهزة الأمن؛ الولاة؛ سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وينهي مهامهم؛ ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.

4- أيضا التعيينات الأخرى التي لم يتم تحديدها في الدستور وتترك لتقدير رئيس الجمهورية.

ثانيا: المواضيع المتعلقة ببعض السلطات في الحالات العادية

هناك مجموعة من السلطات تتعلق برئيس الجمهورية لا يجوز تفويضها؛ ذكرت بوجه صريح وأخرى تمت الإشارة إليها بموجب مواد دستورية نصت عنها؛ وتتمثل هذه السلطات ككل في الآتي:

1- اللجوء إلى الاستفتاء [42]؛ وهذا ما نصت عليه أيضا المادة [77 البند 10] والمادة [4/7].

2- حل المجلس الشعبي الوطني؛ وتقرير إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها؛ المادة [1/129].

3- التشريع بموجب أوامر طبقا للمادة [124].

4- إصدار القانون طبقا للمادة [126].

5- الطلب من البرلمان إجراء مداولة ثانية في نص قانون تم التصويت عليه طبقا للمادة [127].

6- توجيه الخطاب للبرلمان طبقا للمادة [128].

7- السلطات والمهام التي تم النص عنها في المادة [77] وتدخل في هذا المجال وهي:

أ- القيادة العليا للقوات المسلحة للجمهورية.

ب- تولي مسؤولية الدفاع الوطني.

ت- تقرير السياسة الخارجية.

ث- رئاسة مجلس الوزراء.

ج- عدم تفويض التفويض؛ بإمكانية رئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة بمراعاة المادة [87] من الدستور التي تمنع التفويض كأصل عام.

ح- توقيع المراسيم الرئاسية.

خ- حق إصدار العفو وتخفيض العقوبات أو استبدالها.

د- إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة عليها.

ذ- تسليم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريفية.

ر- الاستشارة الشعبية.

ثالثا: المواضيع المتعلقة بالحالات غير العادية والاستثنائية

هناك أيضا سلطات ومجالات تطبيقية لا يمكن تفويضها وتقتصر على رئيس الجمهورية؛ في ظل الحالات غير العادية والظروف

الاستثنائية المرتبطة بأمن وسلامة الدولة وفي علاقاتها مع الدول الأخرى؛ وتتمثل هذه السلطات المحرم تفويضها في الآتي:

1- تقرير حالة الطوارئ أو الحصار طبقا للمادة [91].

2- تقرير الحالة الاستثنائية طبقا للمادة [93].

3- تقرير التعبئة العامة طبقا للمادة [94].

4- إعلان حالة الحرب طبقا للمادة [95].

5- توقيع اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم طبقا للمادة [97].

الفرع الثالث: أسباب منع التفويض للسلطات المحظور تفويضها ؟

في رأينا نجيب عن هذا الطرح بالقول: إذا كان من نتائج السمو الموضوعي هو منع وحظر التفويض بصورة عامة بالنسبة للاختصاصات والسلطات والصلاحيات الدستورية بالنسبة للسلطات الثلاث من تشريعية وتنفيذية وقضائية؛ فإنّه أصبح من الصعب تحقيق مثل هذه النتيجة؛ وذلك بوجوب أن يجوز أحيانا التداخل والتعاون فيما بين السلطات الثلاث من أجل توحيد القرار الدستوري والسياسي للدولة؛ لأن مبدأ الفصل بين السلطات لم يفسر على الفصل المطلق بين السلطات [43]؛ لأنّه في الواقع لا يمكن تحقيق ذلك تجنبا لمظاهر الاستبداد والطغيان والتسلط وعدم التحكم في أي سلطة لو كان الأمر كذلك.

كما يفضي الفصل المطلق إلى سيطرة أحد السلطات على الأخرى وأن تفعل ما تشاء دون رقيب أو حسيب؛ ومن ثم يفضي الأمر

إلى وجود ثلاث سلطات تتمتع كل منها بالسيادة والحرية المطلقة في أن تعمل ما تشاء؛ وهذا غير ممكن؛ لأنه سيصل الأمر إلى انعدام تواجد الدولة في حدّ ذاتها والفاقدة لأحد خصائصها وهي وحدّة السيادة ووحدّة القانون الأساسي الذي يحكمها؛ ونفي أحد مميزات السلطة السياسية في كونها عامة وشاملة تشمل جميع نواحي الحياة؛ لأنه أصبحت لدينا ثلاث سلطات متنافسة على الحكم وهذا غير مقبول في تأسيس الدولة ذاتها بأنّ يجب توافر شرط السلطة السياسية الواحد العامة والتي لا تنافسها أي سلطة أخرى.

وعليه سمحت الدساتير الديمقراطية بتطبيق الفصل بين السلطات وتحديد الاختصاصات بأن تمارس كل سلطة جزء من السلطة العامة بفعل توزيع الوظائف العامة وديمقراطية الحكم؛ ومن ثم لا يمكن تفويض مثلا التخصص التشريعي للسلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية المختصة بتنفيذ القانون؛ ولا يمكنهما تفويض اختصاصهما لصالح السلطة القضائية؛ ولا يمكن لهذه الأخيرة التنازل عن اختصاصها في تطبيق القانون والفصل في القضايا لصالح أحد السلطتين التنفيذية أو التشريعية.

وبالتالي فقولنا: [المبدأ: هو سيادة الدستور؛ ووحدة السلطة السياسية العامة غير قابلة للتجزئة؛ في ظل توزيع وظائف الدولة الأساسية على السلطات الثلاث النابعة عن السلطة العامة والشاملة؛ بتحديد الاختصاص لكل منها بممارسة جزء من السيادة والسلطة العامة للدولة، والفصل بين السلطات: هو الفصل بين اختصاصات

وسلطات كل سلطة لتقوم كل منها بما أوكلها الدستور؛ دون تدخل إحداها في عمل الأخرى؛ بما يفضي إلى انتهاك أو خرق أحكام الدستور؛ أو انتهاك اختصاص أحد السلطات من طرف سلطة أخرى].

وبهذا ونتيجة تفسير المبدأ على أساس الفصل الشديد أو النسبي في ظل سيادة الدستور بأن لا يمكن التفويض في الاختصاصات والصلاحيات وبوجوب تحديدها دستوريا كأصل عام؛ ولكن بما أنّ الدستور ونتيجة لطبيعة التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات الثلاث أصبح من نتائج سمو الدستور من الناحية الموضوعية تحديد الاختصاصات دون تفويضها إلاّ بموجب الدستور ذاته؛ وبالتالي حينما كان التفويض ممكنا من الناحية العملية ولضروراته والحاجة الملحة إليه؛ ولتفادي بعضا من المشكلات الواقعية أو القانونية أو في العلاقة بين السلطات؛ أصبح التفويض لازما وواجبا ولكن في الحدود والشروط المنصوص عنها في الوثيقة الدستورية الأسمى.

وبما أنّ الأمر كذلك توصلت الدساتير وحسب طبيعة النظام الدستوري والسياسي المتبع والمطبق في بعض الدول على اختلافها؛ حتى في الأنظمة الديمقراطية التي يسمو فيها الدستور على الجميع أن ينص الدستور صراحة على منع التفويض لأهم السلطات والصلاحيات المقتصرة على سلطة من السلطات كتحديد دستوري نظرا لأهميتها وحيويتها والتي ترتبط بأحد السلطات الثلاث أو هيئة دستورية مهمة في الدولة.

وأيضا لحكر تلك الاختصاصات عليها فقط من أجل توطيد العلاقة القائمة بين أهمية هذه الهيئة أو السلطة وفي مدى علاقتها بالشعب الناخب السياسي صاحب ومصدر كل سلطة في الدولة

بحسب أهمية الانتخاب العام المباشر في تأسيس هذه السلطة؛ وبحسب أهمية الاختصاصات والصلاحيات الواسعة والبالغة الأهمية الموكولة لها دستوريا في القانون الأساسي للدولة.

. وبالتالي نستخلص نتيجة أساسية في منع التفويض الدستوري لأهم الاختصاصات والصلاحيات بقولنا [في القانون الدستوري نجد الأصل هو أنّه لا تفويض في الاختصاص من سلطة لصالح سلطة أخرى في الإطار العام الذي يحكم مبدأ الفصل بين السلطات؛ واستثناءا يمكن التفويض لضرورة قانونية وعملية؛ في إطار التعاون والتوازن والتكافؤ بين تلك السلطات؛ وبالتالي لا يمكن التفويض مطلقا لأهم الاختصاصات والصلاحيات الدستورية المتمتعة بها أحد الهيئات الدستورية لصالح أي سلطة أو هيئة أخرى نظرا لحيويتها وأهميتها البالغة الناتجة عن إرادة ورغبة المؤسس الدستوري] (44).

وبالتالي من أجل الإبقاء ولو جزئيا عن حظر التفويض الدستوري لجملة من الاختصاصات لأحد الأعضاء في السلطات الثلاث ما هو إلاّ تكريس لأحد نتائج سمو الدستور من الناحية الموضوعية، بحيث لا يمكن أن تشترك أو أن تقوم بتلك الاختصاصات بعضا من الهيئات الأخرى أو الأشخاص السياسيين في الدولة لتمركز أحد السلطات أو الهيئات في النظام السياسي؛ ومنه نجد أنّ لمبدأ الفصل بين السلطات تطورا بأن أصبح مبدأ تدرج في السلطات (45).

وكي لا يكون الدستور محلا للخلاف أو التشكيك في مصداقية أحد السلطات من حيث التأسيس أو إيجاد نوع من المرونة الدستورية؛

بحيث لا يُسمح لأي سلطة أو هيئة أن تقوم بتغيير النظام أو أن تحتج بالقيام بأعمال سياسية من شأنها تغيير الإرادة السياسية للمؤسس الدستوري؛ أو إرادة الشعب في التأسيس للمؤسسات الدستورية والسياسية في ظل الدستور المعمول به؛ فمثلا منع التفويض في الاستشارة أو اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي لأحد السلطات أو الأشخاص السياسيين في الدولة من البرلمان أو الحكومة من غير رئيس الجمهورية هو الإبقاء على استقرار النظام الدستوري والسياسي لرئيس الجمهورية المنتخب والذي تتوحد فيه غالبية الإرادة الشعبية على عكس الأغلبية البسيطة التي نجدها في البرلمان.

وتفاديا لتعارض الأغلبية البرلمانية مع الرئاسة؛ لأن يكون لهذا الأخير حلا دستوريا وسياسيا مفاده الموافقة مع الرئيس أو قابلية المجلس المنتخب الحائز على الأغلبية المطلقة في البرلمان للحل الرئاسي من أجل حفظ السلطة وثبات ودوام العمل السياسي للدولة، وعليه هذا الحظر في التفويض لاختصاص رئيس الجمهورية بسلطة الاستشارة الشعبية واللجوء للاستفتاء الشعبي هو منع التعارض أو التشابك في العمل السياسي لو يسمح لغيره بهذه السلطة؛ لأن الإرادة الشعبية يمكن أن تحدث تغييرا أو تعارضا؛ ومنها مثلا قد يتصادف الأمر بقبول الشعب لرأي برلماني باستفتاء رئيس المجلس الشعبي الوطني الشعب فيه؛ في حين رئيس الجمهورية منتخب بأغلبية مطلقة من طرف الشعب؛ فيا ترى ما هو الحل إذا تعارض رأي الشعب بالنسبة لموضوع استفتي فيه من طرف البرلمان يتعارض أو يخالف

موضوع أو رأي رئيس الجمهورية ؟ فالنتيجة هي: وجود خلاف سياسي ومن ثم أزمة سياسية لم يعالجها الدستور مسبقا !.

فالدستور يأخذ بعين الاعتبار احتياطا سياسيا وقانونيا بطريق منع التفويض لأهم الاختصاصات لمعالجة مثل هذه الأزمات أو المشاكل التي يمكنها أن تحدث؛ ومثالها أزمة رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية في سنة 2004 في الجزائر؛ وبما أنّ رئيس الجمهورية له حق تعيين رئيس الحكومة وإنهاء مهامه وهذه سلطة لا يمكن تفويضها ولا يشاركه أحد فيها؛ فيمكن معالجة هذه الإشكالية بإنهاء المهام وتعيين رئيس حكومة من جديد [46]، حتى توصل الأمر إلى تعديل الدستور في سنة 2008 والتقليل من شأن رئيس الحكومة بإعادة تغيير صفة وتسمية هذا الأخير؛ بأن يصبح تعيين الوزير الأول وإنهاء مهامه من أجل تدارك مثل هذه الإشكاليات؛ وبالانتقاص من مهامه الدستورية وبالخصوص منها تبعيته لرئيس الجمهورية؛ حتى وإن كان يتمتع بأغلبية برلمانية أو ذا مركز ينافس فيه رئيس الجمهورية.

المطلب الثالث: تنظيم إمكانية التفويض الدستوري للاختصاصات

كاستثناء عن مبدأ منع التفويض الدستوري للاختصاصات والصلاحيات الدستورية المتعلقة بالسلطات الثلاث؛ أو حتى بالنسبة للمؤسسات الدستورية الأخرى؛ نجد أنّ الدساتير الجزائرية في معظمها تناولت هذا الموضوع؛ وعالجته من خلال النص الصريح وبوجوب توافر مجموعة من الشروط؛ لأن يسمح بإمكانية تفويض هذه الاختصاصات؛ والتي ترتبط مباشرة برئيس الجمهورية وهو المعني بها ومحركها؛ إذ لو لم يقم بممارسة هذه الإمكانية لما كان هناك أي تفويض.

وعليه تمثلت إمكانية التفويض في أغلب الدساتير الجزائرية نتيجة متطلبات الحياة الدستورية والسياسية في الدولة؛ ولا يجوز ذلك إلاّ بالحدود والشروط المنصوص عنها في الوثيقة الدستورية المعنية بها؛ بحيث نجد دستور 1989 قد تجاهل مثل هذه الإمكانية؛ مع العلم أنّ إمكانية التفويض لا تخل بمبدأ سمو الدستور من الناحية الموضوعية ما دامت نابعة عنه وعن إرادة المؤسس الدستوري.

وربّما كان هذا التفويض لصالح مبدأ سمو الدستور بتوافر حماية جديدة له عن طريق من فُوض له ممارسة بعضا من الصلاحيات والسلطات؛ بأن يساهم بوسائل مختلفة في حماية الدستور وخصوصا إذا كانت السلطة المفوضة من صميم هذه الصلاحية؛ كما هو الحال لرئيس الجمهورية بأنّه حامي الدستور ويتطلب الأمر أن يُفوض له بعضا من الصلاحيات بهدف تلك الحماية؛ أو أن يُفوض هو بعضا من صلاحياته لهيئة أخرى تساعده في ذلك.

وعليه يمكننا الحديث عن إمكانية تفويض الاختصاص في الحدود المنصوص عنها في الدساتير الجزائرية من خلال الفروع الثلاث التالية:

الفرع الأول: التفويض التشريعي لرئيس الجمهورية في دستور 1963

نظم دستور 1963 التفويض والذي يتعلق بتفويض البرلمان ممثلا في المجلس الوطني لرئيس الجمهورية لاتخاذ ما يعرف بالتدابير التشريعية عن طريق أوامر؛ بموجب المادة [58] منه بالنص أنّه [يجوز

لرئيس الجمهورية أن يطلب من المجلس الوطني التفويض له لمدّة محدودة حق اتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر تشريعية تتخذ في نطاق مجلس الوزراء وتعرض على مصادقة المجلس في أجل ثلاثة أشهر].

وبالتالي لا يتم هذا التفويض بدون تقديم طلب من رئيس الجمهورية للمجلس الوطني؛ من أجل التفويض له في ظروف ما ولمدّة معينة التشريع بموجب أوامر تفويضية منصوص عنها صراحة في الدستور؛ ومن ثم يبقى أمر الموافقة أو الرفض تقديرا يقتصر على مدى مصادقة المجلس الوطني على ذلك الطلب ومدى موافقته على الأوامر التي اتخذها رئيس الجمهورية والتأكد من مدى جديتها.

وعليه يمكننا توضيح هذا النوع من التفويض بتقديم لمحة عنه؛ ومن خلال عدم بيان أسباب الطلب؛ وبالنظر إلى الشروط الواجب توافرها في هذا التفويض الذي يقتصر على البرلمان لصالح السلطة التنفيذية؛ من خلال ما يلي:

أولا: مفهوم تشريع التفويض

يمكن تعريف تفويض التشريع بأنّه [ذلك التشريع الذي يسنه رئيس الجمهورية لمواجهة ظروف معينة بناء على تفويض من السلطة التشريعية] [47]؛ وهناك من يراه أنّ الأوامر التفويضية تدل على تولي الهيئة التنفيذية تنظيم بعض من المواضيع ترجع بالأساس إلى المجال القانوني بتخويل من البرلمان؛ وتتخذ الأوامر التفويضية شكل مراسيم

بقوانين؛ لأن المؤسس الدستوري أضفى على ظاهرة المرسوم بقانون الطابع الدستوري [48].

وهناك من أسس لنظرية التفويض التشريعي [49]؛ بحيث يرى فقه نظرية التفويض التشريعي بأن البرلمان يقوم بتفويض سلطاته التشريعية إلى رئيس الدولة ويترتب على ذلك أن تكتسب قرارات هذا الأخير خصائص وقوة العمل التشريعي.

وهناك من اعتبره تضخيم للسلطة اللائحية الداخلة في سلطة رئيس الدولة كما يرى الفقيه " ديجي "Duguit" الذي اعتبر أنّ التفويض التشريعي لا ينقل الاختصاص البرلماني إلى رئيس الدولة؛ وإنّما يقتصر دوره على توسيع الاختصاص اللائحي له فقط؛ فالبرلمان هو المالك الأصلي للوظيفة التشريعية الممنوح لرئيس الجمهورية عن طريق التوسيع منه أو التضييق؛ وبذلك يفضل هذا الفقيه عبارة " إسناد الاختصاص " بدلا من اصطلاح " التفويض ".

ويرتبط هذا التفويض بمبدأ الفصل بين السلطات من حيث التنازل عن الاختصاص الأصيل للبرلمان لصالح السلطة التنفيذية؛ وهذا غير مقبول؛ لأنّه لا يملك البرلمان حق التنازل عن اختصاصاته لأي سلطة أخرى؛ بالقول أنّه [لا يملك حقا أو امتيازا خاصا به حتى يستطيع التصرف فيه؛ بل هو ذاته مفوض من قبل الأمة صاحبة الحق في التشريع] [50]؛ في حين لم يكن دستور 1963 مطبقا لمبدأ الفصل بين السلطات بالمعنى الحقيقي؛ لأنه طبق مبدأ وحدة السلطة ومن ثم إمكانية التفويض تكون أمرا ممكنا.

وبالتالي يكون التفويض التشريعي من السلطة التشريعية القائمة دون شغور [51]، وهذا ما يستشف من نص المادة [58] من دستور 1963 وإذا كان هناك من يرى بأنّ الدستور قد بيّن اختصاص كل سلطة

من السلطات؛ بأن لا تتعدى اختصاص السلطات الأخرى مهما كانت؛ ومن ثم عدم جواز تنازل أي سلطة لاختصاصها أو حتى التفويض فيه، لأن جميع التشريعات الصادرة عن السلطة التنفيذية بناء على تفويض من السلطة التشريعية تعد باطلة وغير مشروعة [52].

وعليه نجد أنّ الدستور الجزائري نص صراحة على هذا التفويض؛ ومن ثم يكون عمل رئيس الجمهورية مشروعا وبالخصوص حينما يتم قبوله من طرف المجلس الوطني بالمصادقة عليه؛ لأنه رغم التفويض من طرف البرلمان فإنّه بقي الأمر بيده من خلال الموافقة أو الرفض للأوامر المتخذة من طرف السلطة المفوض لها وهي رئيس الجمهورية.

وبالنظر إلى تفويض الاختصاص لرئيس الجمهورية من أجل التشريع التفويضي فهو يزيد من تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية؛ وفي هذا التفويض عجز للسلطة التشريعية في اتخاذ ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتشريعات كفيلة بتغطية الوضع القانوني والاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

وإن كان يمثل هذا التفويض خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات فيمكن للبرلمان الامتناع عن الموافقة عن التفويض؛ ومن ثم يكون قد حفظ مبدأ الفصل بين السلطات؛ وكما أنّ له التقدير الكامل في اتخاذ أمر التفويض؛ بشرط أن يعالج المسائل المعنية بجدية ولا يسمح ذاتيا بالتخلي عن اختصاصاته [53].

ثانيا: عدم بيان أسباب طلب التفويض

باستقراء النص الدستوري في المادة [58] من الدستور لا نجد أي نص يتضمن الأسباب والظروف الواجب توافرها في تقديم طلب التفويض من طرف رئيس الجمهورية للمجلس الوطني من أجل الاستفادة من النص الدستوري باتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية عن طريق أوامر [54]، وعليه نجد أنّ بعضا من الحالات الخاصة تفرض وتدعو إلى أن يُفوض المجلس النيابي رئيس الجمهورية مجالا في سن القوانين بشأن مسائل معينة؛ كما هو الحال بشأن مسائل خاصة بفرض رسوم أو ضرائب حيث تقضي المصلحة بكتمان مضمونها قبل إعلانها لمنع التهرب منها [55].

وبذلك ولعدم بيان أسباب التفويض وحالاته والمجالات التي يجب أن يتم التفويض فيها؛ وبما أنّ المجلس الوطني هو البرلمان ممارس السيادة والمعبر عن الإرادة الشعبية؛ ويتولى التصويت على القوانين ويراقب النشاط الحكومي [56]فإنّه هناك بعضا من التشريعات تحتاج إلى شيء من الدقة في صياغتها أو السرعة في إنجازها أو السرية في سنّها مما لا يتوافر للسلطة التشريعية؛ كما هو الحال بالنسبة لفرض الرسوم أو ضرائب لدواعي المصلحة الوطنية بكتمان مضمونها قبل إعلانها لمنع التهرب منها؛ ففي هذه الحالة تحل السلطة التنفيذية محل السلطة التشريعية بناء على تفويض منها في سن هذه التشريعات [57].

في حين هناك من الدساتير قد بينت الأسباب الكفيلة والظروف المعنية بمثل هذا الطلب؛ ومنها المادة [108] من الدستور المصري لسنة 1971 التي نصت أنّه [لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على

تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها قوة القانون؛ ويجب أن يكون التفويض لمدّة محدودة، وأن تبين فيه موضوع هذه القرارات والأسس التي تقوم عليها؛ ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدّة التفويض؛ فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها من قوة القانون].

وكما جرى العرف الدستوري اللبناني على قيام مجلس النواب بتفويض الحكومة في إصدار مراسيم اشتراعية في مسائل معينة ولمدّة محددة [58].

وعليه نجد نقصا في النص الدستوري الجزائري المتعلق بالمادة [58]؛ لأنها لم تبين متى ينبغي تقديم الطلب؛ وما هي أسبابه؛ وما هي مقتضيات ذلك من الظروف الواجب توافرها؛ وبالتالي سيبقى أمر تلك الأسباب متروك لتقدير رئيس الجمهورية؛ لأن الأسباب والظروف الاستثنائية منصوص عنها في نص مستقل يتعلق بالمادة [59] من دستور 1963 التي تلي نص المادة [58] مباشرة.

ثالثا: الشروط الواجبة في طلب واتخاذ أوامر التفويض

يجب توافر مجموعة من الشروط المتعلقة بطلب تفويض رئيس الجمهورية الحق في اتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية؛ أو الأوامر التفويضية؛ وتتجلى فيما يلي:

الشرط 1:أن ينص الدستور صراحة على التفويض كما هو نص المادة [58] من الدستور؛ وبه إذا لم ينص الدستور لا يمكن أن يفوض المجلس الوطني مثل هذه الأمور؛ وإلاّ عدّ منتهكا لاختصاصاته

الرئيسية؛ ويكون قد خالف مبدأ سيادة الشعب وممارسة السيادة عنه عن طريق التمثيل.

الشرط 2:وجوب تقديم رئيس الجمهورية لطلب التفويض له إلى المجلس الوطني؛ على أن يكون هذا الطلب غير مقيد أو غير محدد؛ فتبقى السلطة التقديرية لرئيس الجمهورية في تقدير ما يريده بممارسة الأوامر التفويضية؛ ولكن من الناحية العملية السياسية والقانونية فلا يفترض حسبنا أن يكون الطلب غير وجيه وغير جدي.

فالسلطة التنفيذية يتوجب عليها أن تقدم طلب التفويض وفق الوجه المبين في الدستور؛ لأن نص المادة [58] جاء عاما وشاملا باستنباط عبارة وردت فيها مفادها [... اتخاذ تدابير ذات صبغة تشريعية...] وبذلك مرده كل الاحتمالات الظرفية والطارئة وحسب ما تقتضيه وحدة القيادة للحزب والدولة [59] آنذاك.

الشرط 3:يجب أن يتضمن الطلب موضوع الطلب لمدّة محددة ومعينة؛ بحيث لم يحدد النص هذه المدّة وإنّما يبقى التقدير لسلطة رئيس الجمهورية؛ ودون التحديد الزمني أو الظرفي لحالة ما؛ وإنّما يجب ذكر هذه المدّة الزمنية على وجه التحديد [60].

وبذلك يمكن القول أنّ التفويض لصالح الهيئة التنفيذية يكون لأجل محدد؛ لأن الأصل في التفويض هو التحديد الزمني؛ لأنه لا يمكن أن يكون ذا ديمومة واستمرارية؛ وإنما مؤقتا ويرتبط بحالة ما وينتهي بانتهائها، في حين لا يمكن للبرلمان ممارسة عمله التشريعي

باستبعاد جزء من اختصاصه في تلك الفترة؛ نظرا لاستدعاء حالة يقدرها رئيس الجمهورية تفترض وجوبا تدخل السلطة التنفيذية أو الحكومة[61].

وعليه نظن مدّة الثلاث أشهر المذكورة بموجب المادة [58] هي مدّة التفويض وهي نفسها المدّة التي من خلالها عرض الأوامر من أجل المصادقة عليها من طرف المجلس الوطني.

الشرط 4:يشترط كذلك بيان مجال موضوع طلب التفويض؛ والذي لا يخالف عن ما هو محدد في الدستور؛ والذي يتعلق بالسماح لرئيس الجمهورية بالتشريع بموجب أوامر تفويضية والتي نص عنها الدستور في المادة [58] دون أن يتخذ إجراءات أخرى غير الواردة بموجب هذا النص.

الشرط 5:وجوب أن تتخذ الأوامر التفويضية في مجلس الوزراء؛ وهو بالطبع الذي يرأسه رئيس الجمهورية؛ صاحب طلب التفويض؛ باعتبار أنّ هذا المجلس يمثل الحكومة ورئيس الجمهورية معا؛ ونشير إلى أنّ رئيس الجمهورية يُعين ثلثي 3/2 عدد الوزراء على الأقل من بين النواب طبقا للمادة [47] من الدستور وبذلك لا يجد رفضا من المجلس الوطني أو معارضة لو تم تطبيق مثل هذا التفويض.

الشرط 6:عرض الأوامر المتخذة في مجلس الوزراء على المجلس الوطني من أجل المصادقة عليها وذلك خلال مدّة ثلاث (3) أشهر؛ وبذلك نستنتج أمرين يجب توضيحهما كما يلي:

الأمر الأول: أن لا يوافق المجلس الوطني ولا يصادق على الأوامر التي اتخذها رئيس الجمهورية؛ وبالتالي تصبح أعمالا إدارية غير مكتسبة لدرجة القانون؛ وبالتالي كل ما كان نافذا ومطبقا منها يعتبر صحيحا في حالة صدورها قبل عرضها على المجلس من أجل المصادقة؛ وفي هذه الحالة أو الفترة بين صدورها وقبل المصادقة لا يمكن للمجلس الوطني التشريع بما يخالف هذه الأوامر نتيجة لالتزامه بمبدأ التفويض النابع منه بقبول طلب رئيس الجمهورية وبالتالي يكون التفويض قيدا على ممارسته للتشريع.

وعليه فبعد عدم المصادقة يحق للمجلس الوطني التشريع بما يخالفها أو أن يشرع لتلك الحالات كيفما يراه مناسبا؛ ووفقا لسلطته في التصويت على القوانين دون تحديد من الدستور؛ بما أنّه ستكون تلك الأوامر التفويضية لاغية.

الأمر الثاني: من الممكن أن يوافق عليها المجلس الوطني وبالتالي تبقى الأوامر نافذة ويتقيد بها المجلس إلى غاية انتهاء فعاليتها أو بانتهاء الحالة التي جاء التفويض بشأنها؛ وعليه تكون للمجلس الوطني السلطة التقديرية بشأن الموافقة أو الرفض؛ وطبعا يصوت بالأغلبية البسيطة.

وبالتالي ففي كل الأحوال تعرض تلك الأوامر المتخذة على المجلس الوطني من أجل الإقرار أو الإلغاء بعد انتهاء مدّة التفويض؛ والتي نظن أنّه لا تفوق ثلاثة أشهر، وذلك تأكيدا لإبقاء الزمام النهائي

للتشريع بيد السلطة الأصلية وهي البرلمان المراقب للسلطة التنفيذية النائبة فيما أو كلتها وفوضتها من شؤون [62].

كما يمكن أن نضيف بالقول أنّه يمكن عرض تلك الأوامر على الرقابة الدستورية من طرف المجلس الدستوري طبقا للمادة [64] من الدستور أنّه [يفصل المجلس الدستوري في دستورية القوانين والأوامر التشريعية بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الوطني] [63].

الفرع الثاني: تفويض الاختصاص التنفيذي في ظل دستور 1976

تضمن دستور 1976 باعتباره دستور برنامج إمكانية تفويض الاختصاص داخل الجهاز التنفيذي؛ وذلك بين أعضاء السلطة التنفيذية؛ أي داخل الجهاز الحكومي نفسه؛ وذلك لإرادة المؤسس الدستوري؛ وإن طبق مبدأ وحدة السلطة؛ فإنّه منح رئيس الجمهورية الحق في التفويض لجزء من صلاحياته لشخصيتين في السلطة التنفيذية وهما:

- نائب رئيس الجمهورية
- الوزير الأول.

بحيث يكون هذا التفويض لصالح من يشرف عليهم رئيس الجمهورية من حيث تعيينهما في المهام المنوطة بهما أو بإنهائها وفقا لنص المادة [112] بأن يعين نائبا له، وطبقا للمادة [2/113] بأن يعين وزيرا أول، وعليه يكون هذا التفويض منصوص عنه في الدستور

صراحة؛ في حين طرأت مجموعة من التعديلات على هذا التفويض يمكننا توضيحا في هذا الصدد؛ إذ أنّه يكون مقيدا بعدم المساس بما لا يجوز تفويضه بموجب المادة [116] من الدستور التي تحرم وتمنع التفويض لأهم السلطات والصلاحيات والتي تحدثنا عنها في المطلب السابق.

وعليه نبين الأساس الدستوري لتفويض بعضا من اختصاصات رئيس الجمهورية داخل الجهاز التنفيذي؛ وموضحين مجالات التفويض الممكنة وحدود ذلك؛ وهذا كما يلي:

أولا: لأساس الدستوري لتفويض جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية

نصت المادة [111 البند 15]من الدستور أنّه [يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات المخولة له بنص هذا الدستور بالسلطات والصلاحيات الآتية ...:

البند 15- يمكن له أن يفوض جزءا من صلاحياته لنائب رئيس الجمهورية وللوزير الأول مع مراعاة أحكام المادة 116 من الدستور].

وبالتالي نجد أنّ التفويض مغاير للتفويض الذي طبق في دستور 1963؛ وعليه أصبح هذا التفويض محترما لمبدأ توزيع الوظائف العامة والأساسية في الدولة من تشريعية وتنفيذية وقضائية؛ وأنّه أصبح داخل الجهاز التنفيذي مما تستدعي الضرورة الرئاسية لذلك من خلال

العلاقة القائمة بين رئيس الجمهورية وحكومته أو نوابه؛ والقيمة الدستورية لهؤلاء داخل الهيئة التنفيذية.

لأنه إذا كان لرئيس الجمهورية الحق في تعيين نائبا له أو تعيين الوزير الأول في حكومته فهذا يدل على العلاقة القائمة بينهما من أجل السهر الحسن على تسيير دفة الحكم والشؤون التنفيذية الأخرى؛ والمتعلقة أيضا بالبرلمان من خلال تنفيذ القانون وتنفيذ أحكام القضاء وقراراته وتطبيق وتنفيذ سياسة الحكومة؛ لأن الحكومة هي الإدارة التي تواجه المواطن والأفراد في الحياة اليومية.

وكذلك أهمية هذا التفويض تجد أساسها في نص مواد تعيين من يحق لرئيس الجمهورية أن يفوض لهم؛ وذلك بأن يعين نائبا له من أجل مساعدته وإعانته في مهامه [64]، أو تعيين الوزير الأول؛ وبالخصوص تعيينه لأعضاء الحكومة من أجل القيام بجميع المهام المنوطة بالحكومة [65]، ومع العلم أن الحكومة تمارس الوظيفة التنفيذية بقيادة ومسؤولية رئيس الجمهورية [66]، وكذلك حينما يتم التفويض لنائب رئيس الجمهورية أو الوزير الأول في الحكومة فهما مسؤولان أمام أثناء تأدية مهامهما والمهام المفوضة لكل منهما أمام رئيس الجمهورية [67].

في حين تم تعديل هذا النص بموجب التعديل الدستوري بالقانون رقم 79-06 المؤرخ في 1979/07/07 بأن أصبحت المادة [112]تنص أنّه [يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر

يعينونه ويساعدونه في مهامه] [68]، وبالتالي أصبح التفويض موسعا لصالح نواب رئيس الجمهورية وذلك بنص المادة [115 البند 5] المعدلة بموجب القانون رقم 79-06 أنّه [يمكن له أن يفوض جزءا من صلاحياته إلى نائب أو نواب رئيس الجمهورية ...] [69].

وأيضا مس التعديل المادة [112] من دستور 1976 المتعلقة بتعيين الوزير الأول بأن أصبح النص بموجب قانون التعديل المذكور وأن أصبحت تنص الفقرة [1]منها أنّه [يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة ومن بينهم وزيرا أول يساعده في تنسيق النشاط الحكومي وفي تطبيق القرارات المتخذة في مجلس الوزراء] [70].

وبذلك تأكد مرّة أخر أهمية التفويض الذي يكون لصالح الوزير الأول من طرف رئيس الجمهورية، من خلال منحه تفويضا بهدف مساعدة الرئيس في مجال تنسيق النشاط الحكومي وتطبيق القرارات المتخذة في مجلس الوزراء، وهذا ما تبين في الفقرة [2] من المادة [112]بعد التعديل المذكور آنفا أنّه [ويمارس الوزير الأول اختصاصاته في نطاق الصلاحيات التي يفوضها إليه رئيس الجمهورية طبقا للمادة 111 (الفقرة 15) من الدستور]؛ بحيث يظهر من هذا النص محاولة بيان تقييد الوزير الأول بممارسة مهامه بالحدود التي يفوضها إليه رئيس الجمهورية دون أن يتعداها إلى ممارسة مهام ليست من اختصاصه أو تلك الممنوع تفويضها مطلقا.

وأيضا طرأ تعديلا دستوريا بموجب استفتاء 1988/11/03 بحيث قلص من عدد الأشخاص المعنيين بالتفويض لهم بعضا من صلاحيات

واختصاصات رئيس الجمهورية؛ وذلك بموجب المرسوم المتضمن نشر التعديل الدستوري رقم 88-223 المؤرخ في 1988/11/05، بأن تغير مفهوم " الوزير الأول " وأصبح يسمى بـ " رئيس الحكومة " طبقا للمادة [111 البند 4] أنّه [يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه] [71].

وبذلك طرأ تعديلا على النص الذي يمنح حق التفويض من طرف رئيس الجمهورية؛ بأن أصبح يفوض لنائبه أو نوابه؛ وتم حظر التفويض إلى رئيس الحكومة الجديد في التسمية نظرا لتغير مهام الوزير الأول بمهام رئيس الحكومة؛ وعليه نصت المادة [111 البند 10]بموجب التعديل المستفتي عليه بأنّه [يمكنه أن يفوض بعض سلطاته إلى نائبه أو إلى نوابه مع مراعاة أحكام المادة 116 من الدستور].

ومنه نستنتج أنّه قبل هذا الاستفتاء كان من الممكن تفويض رئيس الجمهورية لبعض صلاحياته لكل من نائبه أو نوابه أو الوزير الأول في حدود النص الدستوري؛ دون المساس بأحكام المادة [116] المتعلقة بمنع التفويض في مجال من السلطات والاختصاصات المحدّدة.

ولكنّ النص الجديد بموجب تعديل 1988/11/03 غير من مفهوم ومجال التفويض؛ فبعدما كان يقتصر التفويض على جزء من الصلاحيات أصبح يقتصر على جزء من السلطات؛ فنلاحظ الاختلاف في التسمية من حيث مصطلح " الصلاحيات " ومصطلح " السلطات

" المقصور على نائب أو نواب رئيس الجمهورية، ومنه نجد الأهمية وواجب التفرقة بين مركز كل من الوزير الأول بالمقارنة بنواب الرئيس أو نائبه.

وعلى الّرغم من طبيعة الاختلاف في التسمية والأهمية نجد أنّ المؤسس الدستوري الجزائري لا يولي أهمية في تلك التفرقة بين المصطلحات التي يستخدمها لأنه أحيانا يستعمل تلك مجتمعة دون تمييز بينهما؛ ومثالها المادة [111] من دستور 1976 تجمع بين المصطلحين [السلطات؛ الصلاحيات] بالقول أنّه [يضطلع رئيس الجمهورية ... بالإضافة إلى السلطات المخولة... بالسلطات والصلاحيات الآتية ...] (72).

وكذلك يستعمل أحيانا المؤسس الدستوري مصطلحا يتعلق بالاختصاص بمناسبة بيان بعض سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية ومنها نص المادة [2/152]التي تنص أنّه [كل المسائل، ما عدا تلك التي يختص بها القانون، هي من المجال التنظيمي]؛ فهذا النص يبين استخدام كلمة قانونية هي " اختصاص ".

وعليه يمكننا القول في رأينا أنّ السلطات الحقيقية والتي تتمتع بنفس الصفة دون أن تكون صلاحية أو اختصاص هي تلك الممنوع تفويضها طبقا للمادة [116]، لأن هذا النص يذكر كلمة " السلطات "؛ وما يؤكد ذلك هو نص المادة [111] أيضا على الإشارة إلى كلمة سلطات [... بالإضافة إلى السلطات المخولة له بنص هذا الدستور ...].

ثانيا:المجالات والمواضيع القابلة للتفويض

لم يحدد المؤسس الدستوري الجزائري المواضيع والسلطات والصلاحيات التي ينصب عنها التفويض بصراحة، وإنّما أشار إلى إمكانية

التفويض لجزء من الصلاحيات أو جزء من السلطات فقط لصالح المعنيين بالتفويض لهم، ومنه يمكننا القول أنّ هناك العديد من المهام التي يقوم بها رئيس الجمهورية في ممارسة اختصاصاته وسلطاته وصلاحياته؛ وبالتالي يمكن تفويض كل صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية دون تلك الممنوع تفويضها مطلقا.

وعليه يبقى الرأي أنّ سلطة التفويض تبقى حق تقديري لرئيس الجمهورية في أن يفوض أو لا يفوض؛ ولمن يفوض ولمن لا يفوض؛ وهذا بحسب معرفته بالأشخاص الذين يسهر على تعيينهم ويساعدونه في مهامه الدستورية؛ وبالأحرى يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوض ما يراه مناسبا بحسب قدرات وكفاءة وحنكة المفوض له من الناحية القانونية والسياسية والعلاقات بين مؤسسات الدولة الأخرى، ومن خلال التجارب السياسية والتكوين وتقلد المهام قبل التعيين في مناصب عليا حكومية، فكل هذه المميزات من شأنها أن تمنح تفويضا للمفوض له الذي يتمتع بتلك المميزات.

ثالثا:حدود التفويض

نص الدستور الجزائري لسنة 1976 عن حدود التفويض الذي يمكن أن يقوم به رئيس الجمهورية لصالح نائبه أو نوابه أو الوزير الأول؛ وذلك بوجوب عدم المساس بأحكام المادة [116] التي تحظر وتمنع التفويض لبعض وأهم السلطات التي تقتصر على رئيس الجمهورية فقط، وذلك حفاظا على مبدأ الفصل بين السلطات؛ وعدم المساس بأحكام تتعلق بالبرلمان أو القضاء.

وعليه تنص المادة [116] في ظل دستور 1976 المعدل بأنّه [لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوض رئيس الجمهورية سلطته في تعيين نائب رئيس الجمهورية أو نواب رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة وأعضائها أو في إعفائهم من مهامهم، أو في إجراء استفتاء أو في حل المجلس الشعبي الوطني أو في تنظيم انتخابات تشريعية مسبقة؛ أو في تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد 119 إلى 124 من الدستور، وكذلك السلطات المحددة في الفقرات 1 و2 و3 و5 و6 و8 من المادة 111 من الدستور] (73).

كما يجب توافر تحديد الشروط اللازمة لمثل هذا التفويض والتي تتمثل فيما يلي بحسب نص إمكانية التفويض وبمختلف التعديلات اللاحقة عليه:

الشرط المتعلق برئيس الجمهورية:

يعني هذا الشرط وجوب أن يصدر التفويض من طرف رئيس الجمهورية؛ ولا يصح من هيئة أو مؤسسة أخرى؛ إلاّ في حالة رئيس الدولة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية؛ لأنه من النتائج المترتبة عن ممارس مهام الدولة في حالة الشغور وهو رئيس المجلس الشعبي الوطني طبقا للدستور في المادة [117]أنّه يمكن تطبيق أحكام التفويض حسب نص المادة [2/118] التي لم تشر أو تنص عن عدم تطبيق الفقرة [15] من المادة [111] من هذا الدستور.

1 الشرط المتعلق بالأشخاص المفوض لهم:

لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يفوض إلى أشخاص غير وارد ذكرهم في الدستور، وعليه مهما كانت قيمة شخصية أو مؤسسة أخرى فلا يجب التفويض لها؛ من غير نائبه والوزير الأول في ظل دستور 1976، ودون نائب رئيس الجمهورية أو نوابه الآخرين أو الوزير الأول بتعديل 1979؛ ودون نائب رئيس الجمهورية أو نوابه الآخرين ودون رئيس الحكومة بحسب تعديل 1988.

2 طبيعة الصلاحيات المفوضة:

يقضي هذا الشرط بعدم تفويض كل الصلاحيات والاختصاصات بل جزء منها فقط، وفي حدود عدم المساس بأحكام المادة [116] التي تمنع التفويض لسلطات معينة ومحددة؛ ونلاحظ أنّ المؤسس الدستوري في تعديل 1979 بموجب المادة [2/113] بأن التفويض الذي يكون لصالح الوزير الأول يلزم هذا الأخير ويقيده في ممارسة اختصاصاته في نطاق الصلاحيات المفوضة له؛ مع أنّ هذا النص قد أحال أيضا على المادة القاعدية لمبدأ التفويض وهي المادة [111 البند 15].

وعليه تتمثل الصلاحيات التي يمكن تفويضها من خلال استقراء النصوص الدستورية بموجب دستور 1976 وبالتقيد بنص المادة [116] المانعة لأي تفويض لمجموعة من الاختصاصات والسلطات الصريحة والتي لا اجتهاد فيها؛ في الآتي (74):

3 الصلاحيات المنصوص عليها في المادة [111] وهي:

- تمثيل الدولة داخل البلاد وخارجها.
- تجسيد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة.
- حماية الدستور.
- السلطة التنظيمية.
- تنفيذ القوانين والتنظيمات.
- تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين طبقا للقانون.
- تعيين سفراء الجمهورية والمفوضين فوق العادة للخارج وإنهاء مهامهم، وتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم.
- إبرام المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور.
- تقليد أوسمة الدولة ونياشينها وألقابها الشرفية.
- الصلاحيات المنصوص عنها في الدستور بموجب نصوص أخرى؛ دون المحرم تفويضها طبقا للمادة [116].

4 تجاهل مدّة التفويض:

لم يذكر هذا الدستور المدّة التي يمكن أن يكون خلالها التفويض أو لأي أجل سينتهي التفويض، وبذلك نظن أنّ هذا الأمر يبقى متروكا لتقدير رئيس الجمهورية، فهو من يمنح التفويض وهو من ينهيه متى شاء أو متى انتهت المهام التي كان أو تم التفويض من أجلها؛ ومن المفروض أن يبقى أمر تحديد المدّة مرتبط بمدى إمكانية القيام بالصلاحيات والضرورة التي يجب أن تتم أو أن تنتهي فيها

أهداف وغايات الصلاحيات المفوضة، وبالأخير تبقى السلطة في يد رئيس الجمهورية الوحيد صاحب الاختصاص الأصيل في التفويض الدستوري دون منازع.

الفرع الثالث: تفويض الاختصاصات داخل السلطة التنفيذية في ظل دستور 1996

لم ينظم دستور 1989 باعتباره دستورا قانونيا وذات طبيعة ديمقراطية وتعددية سياسية؛ ومطبقا لمبدأ الفصل بين السلطات؛ مثل التفويض الذي كان منصوص عنه في دستور 1976 ولا في دستور 1963؛ ونظن ذلك راجع إلى الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى؛ وربّما نتاج التردد من تطبيق هذا الموضوع ومدى جديته وفعاليته فيما بعد في الحياة السياسية والدستورية الجديدة للدولة.

وخاصة فيما يتعلق بالتفويض داخل الجهاز التنفيذي المسيطر على كافة المجالات المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية وفي العلاقة الجديدة القائمة بين السلطات، وبذلك لم يطبق المؤسس الدستوري التفويض نظرا للخشية من أن يفوض رئيس الجمهورية بعضا من صلاحياته لرئيس الحكومة؛ بما أنّه لم ينص عن إمكانية تعيين نائب لرئيس الجمهورية؛ بحيث يكون رئيس الحكومة نتاج أغلبية برلمانية تختلف في توجهاتها عن إرادة رئيس الجمهورية؛ رغم أمر التعيين وإنهاء المهام بيد سلطة التعيين نفسها؛ وبالتالي سيبقى السؤال مطروحا؟ (75).

في حين ورغم التأسيس للدستور في 1996/11/28 فيما بعد لم يتم تنظيم التفويض وتم الأمر على صيغة دستور 1989؛ ومن ثم كان يرى المؤسس الدستوري حسبنا آنذاك أنّه لا جدوى من هذا التفويض في ظل المرحلة الانتقالية والأزمة السياسية، ونظن ذلك كان بقصد من طرف المؤسسين للدستور لتفادي أمور فيما بعد لا يمكن تداركها؛ أم أنها ستمس بالنظام السياسي المطبق منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2008 ؟؛ أين تقرر أخيرا تنظيم إمكانية التفويض بموجب التعديل الدستوري الحاصل في 2008/11/15 بموجب قانون التعديل رقم 08-19 لبروز شيء من الاستقرار السياسي بين عضوا السلطة التنفيذية وهما: رئيس الجمهورية ووزيره الأول.

وعليه تم التأسيس للوزير الأول؛ وحلوله محل رئيس الحكومة المعتمد منذ التعديل الدستوري الحاصل على دستور 1976 سنة 1988؛ والمكرس في دستور 1989 وبقائه في ظل دستور 1996 وإلى غاية سنة 2008 رغم تعديله سنة 2002؛ وبذلك يصبح سببا آخر في عدم تنظيم التفويض داخل السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية لصالح رئيس الحكومة؛ وهذا ما يستشف من أنه قبل استفتاء 1988 وبالنص على تعيين الوزير الأول كان التفويض قائما في حقّه؛ لكن بعد ذلك الاستفتاء وبعد تعديل تسمية أحد أعضاء الحكومة من الوزير الأول إلى رئيس الحكومة وبالخصوص في المادة [74/ البند 5] من دستور 1989 أنّه [يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه]؛ ونفس الأمر بالنسبة لدستور 1996 قبل تعديله سنة 2008 طبقا للمادة [77 البند 5] ولا نجد

أي نص يتعلق بالتفويض له؛ ومن ثم وبموجب التعديل الدستوري لسنة 2008 تم التأسيس للوزير الأول ومن ثم كان لزاما إمكانية التفويض له جزءا من صلاحيات رئيس الجمهورية ومن طرف هذا الأخير دون غيره.

وعليه نتكلم عن الأساس الدستوري المعمول به بصدد التأسيس للتفويض داخل السلطة التنفيذية؛ والعودة إلى النظام الذي كان معمولا به من قبل سنة 1988؛ ومن ثم نظن أنّ التجربة في التفويض من الناحية الدستورية في العهد الاشتراكي كانت ناجحة نظريا؛ ولا بدّ منها في التجربة الديمقراطية ومبدأ الفصل بين السلطات والتعددية السياسية؛ ببيان بعضا من المقتضيات الدستورية لهذا التفويض؛ وبيان شروط وطبيعة الصلاحيات التي يمكن تفويضها وحدود ذلك.

أولا: الأساس الدستوري للتفويض داخل السلطة التنفيذية

نصت المادة [77 البند 6] من دستور 1996 المعدل سنة 2008 أنّه [يضطلع رئيس الجمهورية بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إيّاه أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات الآتية:

البند 6: يمكن رئيس الجمهورية أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة؛ مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور] [76].

ثانيا: ضمون التفويض بموجب قانون التعديل رقم 08-19

قد نظم هذا الدستور المعدل والمعمول به التفويض بطريقة جديدة وتختلف عن التفويض داخل الهيئة التنفيذية في السابق؛ ومنه قد قصر التفويض من رئيس الجمهورية إلى الوزير الأول، ومع العلم أنّه لم ينص الدستور عن تعيين نائب أو نواب لرئيس الجمهورية، وكما كان التفويض يقتصر على جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية فقط في حدود عدم المساس أو تفويض السلطات الممنوع تفويضها؛ فإنّ المؤسس الدستوري الجزائري لسنة 2008 في التعديل الدستوري زاد من تضييق التفويض الممنوح لرئيس الجمهورية، بأن لا يتم التفويض للوزير الأول جزءا من صلاحيات رئيس الجمهورية بصورة عامة؛ بل يتم التفويض له لجزء من الصلاحيات لرئاسة اجتماعات الحكومة فقط ودون غيرها من أمور.

ثالثا: رأي المجلس الدستوري المتعلق بنص التفويض [77]:

قد كان لتفسير المجلس الدستوري في تعديل المادة [77 البند 5؛ والبند 6] من دستور 1996 في سنة 2008 دورا في أهمية التفويض الداخلي للسلطة التنفيذية؛ بحيث رأى المجلس الدستوري بصدد تعليل رأيه المتعلق بشأن مشروع التعديل الدستوري في 2008/11/07 أنّ تغيير وإعادة تنظيم السلطة التنفيذية داخليا بتعيين وتبديل وظيفة الوزير الأول بوظيفة رئيس الحكومة؛ ومنح رئيس الجمهورية صلاحية التفويض لجزء من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة بأنّه [... وإسناد رئاسة اجتماع الحكومة للوزير الأول بتفويض من

رئيس الجمهورية مع مراعاة أحكام المادة 87 من الدستور...] ؛ أنّ هذا التعديل له ميزات وخصائص على مستوى السلطة التنفيذية ويتمثل في رأي المجلس أيضا بأنّه [واعتبارا أنّ الأحكام المذكورة أعلاه موضوع تعديل أو إضافة يهدف إلى إدخال تغييرات داخل السلطة التنفيذية بهدف ضمان وانسجام أكبر وفعالية أفضل لمهامها] [78].

وكما تطرق المجلس في رأيه إلى مبدأ الفصل بين السلطات وعلاقته بالتفويض وغيره من التغييرات التي طرأت؛ ومنها استبدال وظيفة الوزير الأول بوظيفة رئيس الحكومة داخل السلطة التنفيذية أنّها لا تمس بالتوازنات الأساسية للسلطات والمؤسسات وخاصة المتعلقة بالسلطة التشريعية؛ وأنّ هذه التعديلات الجديدة تقتصر على اعتماد هيكلة جديدة داخل السلطة التنفيذية؛ وبالتالي لا تمس بالسلطات والمؤسسات الأخرى؛ لاسيما بالتوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية [79]، وبالتالي يمكن القول أنّ تنظيم مبدأ التفويض داخل السلطة التنفيذية نتيجة لطبيعة العلاقة بين رئيس الجمهورية والوزير الأول على أنّ هذا الأخير خاضع وتابع إلى رئيس الجمهورية من حيث التعيين والإنهاء لصلاحياته؛ وبالتالي نتيجة حتمية لتطبيق مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية ولو شكليا فقط [80].

رابعا: حدود وشروط التفويض

لا يتم التفويض للوزير الأول دون إرادة رئيس الجمهورية وممارسته لحقه وسلطته المنصوص عنها في المادة [77 البند 6] من

الدستور المعمول به في الحدود المنصوص عنها في الدستور نفسه؛ بأن لا يتعدى التفويض الحدود والمنع المنصوص عنه في المادة [87] التي تنظم السلطات غير القابلة للتفويض لأي كان وبأي حال من الأحوال.

وإن كانت الشروط الواجبة في التفويض داخل السلطة التنفيذية بالنسبة لدستور 1976واسعة لحد ما؛ فإنّه تختلف عنها من حيث الأشخاص المفوض لهم؛ ومن حيث حدود أو تفويض جزءا من السلطات المتعلقة برئيس الجمهورية؛ بحيث تتمثل هذه الشروط بموجب المادة [77/البند6] كما يلي:

الشرط 1: النص الدستوري الصريح على إمكانية التفويض كما هو الحال في المادة [77/البند 6]؛ من قانون التعديل الدستوري رقم 08-19، أو الدستور الجزائري المعدل والمعمول به.

الشرط 2: أن يتم التفويض بين رئيس الجمهورية باعتباره صاحب التفويض والذي يتمتع بسلطة الفويض بما أنّه المفوض الأصيل؛ لجزء من صلاحياته للوزير الأول المفوض إليه تلك الصلاحيات؛ ولا يمكن تفويض غير السلطات والصلاحيات غير المخولة لرئيس الجمهورية احتراما للتوازن بين السلطات.

وكما يكون هذا التفويض بناء على إرادة رئيس الجمهورية أصلا؛ ونظن أنّه قد يكون بطلب من الوزير الأول باعتباره مساعدا لرئيس الجمهورية وهمزة وصل بين الرئيس وحكومته؛ ولأن يستطيع الوزير

الأول القيام بمهامه الدستورية والتزاماته تجاه رئيس الجمهورية بما يحتاجه من صلاحيات تمنح له على سبيل التفويض المحدد في الدستور.

الشرط 3:أن يُفوض رئيس الجمهورية جزءا من صلاحياته فقط وليس كل الصلاحيات والسلطات التي يتمتع بها؛ لأن الدستور ينص صراحة على تفويض بعضا من الصلاحيات وفي الحدود التي يقتضيها الوضع الدستوري والسياسي والحكومي في الدولة.

الشرط 4: أن يتعلق التفويض بتحديد مجاله المنصوص عنه في المادة [77/ البند6]؛ ووفقا لموقف المجلس الدستوري الجزائري؛ بأن يتم التفويض من رئيس الجمهورية لصالح الوزير الأول في رئاسة اجتماعات الحكومة؛ وبالتالي من وجهة نظرنا نجد اختلاف بين المؤسس الدستوري الذي ينص في المادة [77 البند 6]على أنّه [... أن يفوض جزءا من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة...]؛ في حين يرى المجلس الدستوري في رأيه السابق الذكر أنّه [... وإسناد رئاسة اجتماع الحكومة للوزير الأول بتفويض من رئيس الجمهورية ...]؛ بحيث يؤكد المؤسس الدستوري بتفويض جزء من صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح الوزير الأول؛ وذلك بالتفويض له أيضا وكشرط سابق صلاحية رئاسة الحكومة؛ وعليه نجد أنّ المجلس الدستوري وكأنّه أكد على تفويض صلاحية واحدة وهي رئاسة اجتماعات الحكومة؛ وذلك بأنّ رأيه كان غير واضح مقارنة بنص الدستور [81]؛ ونظن أنّه تدارك الأمر في مواصلته في تعليل رأيه بمشروع

التعديل الدستوري أنّه قيد هذا التفويض بوجوب مراعاة أحكام المادة [87] التي تمنع التفويض لمجموعة سلطات محددة فيها مطلقا، وعليه نفهم من شرح المجلس الدستوري أنّه لما يفوض رئيس الجمهورية صلاحية رئاسة اجتماعات الحكومة للوزير الأول فإنّه هذا التفويض يمنح للوزير الأول صلاحيات يتخذها أو يناقشها أو يدرسها مع أعضاء الحكومة؛ وهي من اختصاص رئيس الجمهورية غير تلك المنصوص عنها في أحكام المادة [87] التي تحظر التفويض لسلطات معينة ومحددة، وعليه كان بإمكان المجلس الدستوري توضيح المسألة جيدا على حد اعتقادنا.

الشرط 5: يشترط كذلك في إمكانية التفويض داخل السلطة التنفيذية لصالح الوزير الأول التقيد بالمادة [87] من الدستور؛ بحيث لا يمكن تفويض مجموعة من السلطات الهامة والمحددة حصرا وتقتصر على الجهة المختصة بها؛ وهي رئيس الجمهورية دون غيره من أي هيئة أو جهة أخرى؛ نظرا لأهميتها البالغة والحساسة؛ ولو يتم السماح بتفويضها لربّما يحدث الوزير الأول انقلابا دستوريا أو قانونيا أو مؤسساتيا في الدولة؛ أو قد يتخذ قرارات لا يوافق عليها رئيس الجمهورية [82].

خامسا: طبيعة الصلاحيات المفوضة

تتمثل طبيعة الصلاحيات المفوضة من رئيس الجمهورية لصالح الوزير الأول فيما يتعلق بمجال الصلاحيات التي يمكن أن تتخذ بشأن اجتماع الحكومة كأصل عام؛ كما هو الشأن في تفويض صلاحية رئاسة اجتماعات الحكومة؛ وبه لا يمكن تفويض أي سلطة أو صلاحية منصوص عنها بموجب المادة [87] المانعة لتفويض السلطات المحددة فيها؛ وبمفهوم المخالفة

يمكن تفويض الصلاحيات الأخرى والتي تعبر عن جزء الصلاحيات المذكورة في المادة [77 البند6] بالإشارة دون تحديدها أو النص عنها.

وعليه يمكن تحديد بعضا من الصلاحيات التي يمكن أن تفوض للوزير الأول والتي تمارس أساسا في الاجتماع الحكومي ومنها ما يلي [83]:

1 إمكانية تفويض صلاحية رئاسة اجتماعات الحكومة وهذا هو أصل وشرط التفويض لممارسة جزءا من صلاحيات رئيس الجمهورية التي يمكن تفويضها في هذا الإطار.

2 إمكانية تفويض السلطة التنظيمية طبقا للمادة [1/125].

3 إمكانية تفويض سلطة توقيع المراسيم التنفيذية دون موافقة رئيس الجمهورية.

4 إمكانية التعيين في وظائف الدولة دون المنصوص عنها في المادة [77 و78] من الدستور ودون موافقة رئيس الجمهورية.

5 إمكانية تفويض سلطة توزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة دون المساس بالأحكام الدستورية وممارسة صلاحيات تتعلق برئيس الجمهورية والحكومة دون المساس بالسلطات والمؤسسات الأخرى.

6 تفويض صلاحية حماية الدستور المنصوص عنها في المادة [2/70] والتي تخوله ممارسة جزءا من الصلاحيات غير الواردة بنص حظر التفويض؛ ومنها مثلا ما ينتج عن أساس تطبيق المادة [162] من الدستور التي تمنح أي مؤسسة دستورية التحقيق في تطابق العمل

التشريعي والتنفيذي مع الدستور وفي ظروف استخدام الأموال العمومية وتسييرها؛ وذلك بالسهر على هذه الأمور.

7 إمكانية تفويض تجسيد الدولة داخل البلاد وخارجها دون المساس بتقرير السياسة الخارجية للأمة وتوجيهها؛ فمثلا يمكنه تمثيل رئيس الجمهورية في المحافل الدولية والمشاركة في المؤتمرات الدولية [84].

سادسا- تطبيق التفويض:

في الأخير في موضوع التفويض داخل السلطة التنفيذية نقدم مثالا حقيقيا عن حالة تفويض رئيس الجمهورية لجزء من صلاحياته للوزير الأول لرئاسة اجتماعات الحكومة؛ وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08-367 المؤرخ في 2008/11/15 الذي ينص في مادته الأولى [1]أنّه [طبقا لأحكام المادة 77-6 من الدستور يفوض للسيد أحمد أويحي، للوزير الأول، رئاسة اجتماعات الحكومة] [85].

ومن خلال استقرائنا لتأشيرات هذا المرسوم يتبين من الناحية القانونية ومن زاوية مفهوم التفويض لدى رئيس الجمهورية المعني به وحفاظا على مبدأ سمو الدستور في هذا المجال؛ أنّها جاءت خالية ومجردة من كل إشارة أو استناد لأي نص يتعلق بالسلطة التشريعية أو القضائية؛ أو حتى المؤسسات الدستورية الأخرى؛ ومن ثم تقيد رئيس الجمهورية في ممارسة حقه في التفويض إلى نصوص دستورية تتعلق بالسلطة التنفيذية وحدها والتي تتعلق بينه وبين الوزير الأول المفوض له جزءا من صلاحياته؛ وبذلك يمكننا القول أنّ حدود التفويض في

جانبها القانوني لم تتعد المواد الدستورية المتعلقة بالأساس الدستوري لتعيين الوزير الأول والتفويض له بموجب المادة [77/ البند 5 و6].

وعليه يرتبط هذا التفويض أساسا بموجب الدستور المعمول به بالمواد [79 ،85 ،2/125] من الدستور والتي تتعلق بتعيين أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الأول، وتنفيذ هذا الأخير لبرنامج رئيس الجمهورية وبتنسيق عمل الحكومة؛ وبضبطه مخطط عمله من أجل تنفيذه وعرضه على مجلس الوزراء طبقا للمادة [86].

ونظم الدستور المعمول به ممارسة الوزير الأول زيادة على السلطات الممنوحة له بموجب الدستور لصلاحياته المتعلقة بتوزيع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة باحترام أحكام الدستور؛ والسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات؛ وتوقيع المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك؛ والتعيين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية ودون المساس بأحكام المادة [77 و78] من الدستور الممنوع تفويض السلطات الواردة بهما؛ والسهر على حسن سير الإدارة العمومية [87]، وأخيرا أشار إلى المجال التنظيمي الذي يعود للوزير الأول الذي يندرج بتطبيق القوانين [88].

الخاتمة:

في خلاصة هذا المقال المعنون بـ: "منع وإمكانية تفويض سلطات رئيس الجمهورية في النظام الدستوري الجزائري" يمكن القول أنّ المؤسس الدستوري لأول مرّة في دستور 1963 جعل من التفويض

يتعلق بالعلاقة بين البرلمان ورئيس الجمهورية؛ بين هيئتين مختلفتين؛ وذلك بتحديد طبيعة التفويض المتعلق بالأوامر التفويضية دون تحديد مضامينها أو موضوعاتها؛ وبقي أمر تقدير ذلك لصالح رئيس الجمهورية؛ وفي تقدير المجلس الوطني في مدى مصادقته على تلك الأوامر أو عدم مصادقته عليها؛ ولم ينظم أو ينص هذا الدستور على إمكانية التفويض داخل السلطة التنفيذية نفسها؛ ولم ينظم أيضا منع أو حظر التفويض لأهم سلطات رئيس الجمهورية؛ كما هو الحال في الدساتير اللاحقة التي نصت صراحة على حظر التفويض مطلقا لبعض وأهم السلطات التي تقتصر على رئيس الجمهورية.

وبعدها أصبح التفويض يخص السلطة التنفيذية نفسها؛ بين رئيس الجمهورية ونائبه أو نوابه؛ والوزير الأول بموجب دستور 1976 والمعدل والمتمم وإلى غاية 1988؛ وبداية من هذه السنة وإلى غاية التعديل الدستوري لسنة 2008 لم يتم تنظيم مثل هذا التفويض؛ وبعد هذا التعديل الأخير تم إعادة تنظيم التفويض داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية والوزير الأول.

وعليه لمثل هذا الموضوع أهمية بالغة الأهمية من حيث تعاون وتكامل السلطات الثلاث في ظل مبدأ السلطة العامة الواحدة والتي تتفرع إلى ثلاث سلطات تمارس كل واحدة منها جزء من هذه السلطة؛ أو توحيد العمل الذاتي بين السلطة نفسها؛ بالنسبة للسلطة التنفيذية باعتبارها واجهة الدّولة سياسيا تجاه الأفراد.

ومن ثم طبق المؤسس الدستوري منع التفويض وإمكانية التفويض وقصره على رئيس الجمهورية فقط؛ نتيجة رغبة المؤسس الدستوري في تمييز وتكريس وتدعيم سلطات رئيس الجمهورية بالنسبة للسلطة التشريعية أو القضائية أو الحكومة؛ ومنحه مركزا دستوريا وقانونيا وسياسيا في درجة أعلى على أساس أنّه ممارس السلطة السامية المثبتة في الدستور؛ وباعتباره حاميا للدستور.

الهوامش

(1)- أنظر: د. عيد قرطيم؛ التفويض في الاختصاصات الإدارية؛ دراسة مقارنة؛ منشورات الحلبي الحقوقية؛ الطبعة الأولى 2011؛ بيروت؛ لبنان؛ ص11.

(2)- أنظر: د. محمد سعيد جعفور؛ الوجيز في نظرية القانون؛ الجزء الأول؛ مدخل إلى العلوم القانونية؛ دار هومة؛ الطبعة 18؛ 2011؛ ص149.

(3)- أنظر: د. عيد قرطيم؛ مرجع سابق؛ ص11.

(4)- الأصل هو عدم التفويض والاستثناء إمكانية التفويض لضرورة دستورية أو قانونية أو حقوقية تستلزم ذلك.

(5)- يمثل رئيس الجمهورية الشخصية الأولى في الدولة؛ ويحتل مرتبة عليا بالنسبة للمراتب السياسية والقانونية والدستورية.

(6)- يجب التمييز بين التفويض الذي يكون في حالات استثنائية وخاصة ما يتعلق بالحالات غير العادية؛ وبحكم الواقع والضرورة المنصوص عنها في الدستور بموجب تداخل السلطات والتعاون فيما بينها التي يتطرق إليها القانونيين؛ وإنّما القصد من التفويض في دراستنا هو النص الصريح عن منع التفويض ومدى إمكانية تنظيم التفويض من الناحية الدستورية.

(7)- كذلك يتحقق السمو الموضوعي لكل أنواع الدساتير الأخرى وحتى العرفية منها؛ على خلاف السمو الشكلي الذي تمتاز به الدساتير المكتوبة والمدونة الناتجة عن سلطة تأسيسية أصلية.

(8)- أنظر: د. علي الدبس؛ القانون الدستوري؛ دار الثقافة؛ عمان؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2011؛ ص174.

(9)- أنظر: أ.د. يوسف حاشي، في النظرية الدستورية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2009؛ ص240.

(10)- أنظر: رابحي أحسن؛ مبدأ تدرج المعايير القانونية في النظام القانوني الجزائري، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006؛ ص325.

(11)- أنظر: د. علي الدبس؛ مرجع سابق؛ ص175.

(12)- أنظر: أ.د. يوسف حاشي؛ مرجع سابق؛ ص290.

(13)- أنظر: د. عيد قريطم؛ مرجع سابق؛ ص33.

(14)- أنظر: نفس المرجع؛ ص32 في الهامش.

(15)- باستقراء نصوص التفويض المنصوص عنها في الدستور الجزائري.

(16)- يكون التفويض داخل السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية والوزير الأول في الحكومة في حالة ثنائية أو ازدواجية هذه السلطة.

(17)- أنظر: د. محمد سليمان الطماوي؛ مبادئ القانون الإداري؛ الكتاب الأول؛ دار الفكر العربي؛ القاهرة؛ مصر؛ 1977؛ ص97.

(18)- أنظر: خليفي محمد؛ النظام القانوني للتفويض الإداري في الجزائر؛ مذكرة ماجستير؛ كلية الحقوق؛ جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان؛ السنة الجامعية 2007-2008؛ ص11.

(19)- هذا ما يبين مبدأ تدرج في السلطات الثلاث الجزائرية بتفوق السلطة التنفيذية في النظام الدستوري الجزائري.

(20)- تم تنظيم المجلس الوطني في المواد من 27 إلى 38 من دستور 1963؛ والعدالة في المادة 60 إلى 62؛ والمجلس الأعلى للقضاء في المادة 65 و66 من دستور 1963.

(21)- نص هذا الدستور على السلطة التنفيذية في المواد من [67 إلى 91]؛ وقد منح رئيس الجمهورية سلطات حقيقية قد تصل إلى تلك المتعلقة برئيس الدولة في النظام الرئاسي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

(22)- حافظ المؤسس الدستوري الجزائري على نفس التوازنات الأساسية بين السلطات التي كانت في ظل دستور 1989؛ إلا أنّه قد دعم تلك السلطات ودائما كانت لصالح رئيس الجمهورية.

(23)- المادة 5 من دستور 1976، والمادة 6 و7 من دستور 1989.

(24)- المادة 2/39 من دستور 1963، والمادة 105 من دستور 1976، والمادة 68 من دستور 1989، والمادة 71 من الدستور الجزائري.

(25)- إنّ أحد هذا السلطات في غالبية الدساتير العالمية تتمتع بها السلطة التنفيذية ممثلة خاصة في رؤساء جمهوريات الدول؛ وعليه أصبح التدرج في السلطات بتفوق هذه السلطة من الناحية الواقعية على كلا من السلطة التشريعية والقضائية؛ نظرا لمقتضيات تطور مبدأ الفصل وسيطرة السلطة التنفيذية على جميع مظاهر الحياة السياسية واليومية في الدّولة.

(26)- وإن كانت هذه العناصر تحكم مبدأ الفصل بين السلطات المطلق؛ إذا لم نطبق التفسير الصحيح للمبدأ في حدود سلطة توقف السلطة؛ أنظر: د. سعيد بوالشعير؛ القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة؛ النظم السياسية؛ الجزء الثاني؛ الطبعة 12؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ 2013؛ ص 170-171.

(27)- منطق التعاون والتأثير بين السلطات يفرض مثل هذا التفويض أو منعه في حالات خاصة وبالنص الصريح في الدستور للحفاظ على التفسير الحقيقي لمبدأ الفصل بين السلطات؛ بأن يكون نسبيا؛ فلا يجوز حسب رأينا التفويض في الفصل الشديد بين السلطات؛ نتيجة شدّة الفصل بينها والتعاون والتأثير البسيط المتبادل؛ في حين الفصل المرن المتسع للتعاون الواسع والتأثير المتبادل في عدّة أوجه من شأنه أن يفضي إلى مثل هذا التفويض لضرورة التعاون وتكامل السلطات.

(28)- تتمثل قيمة هذه الأولوية في العلاقة القائمة بين مؤسسة رئيس الجمهورية والشعب السياسي ممثلا في وعاء الناخبين؛ بأن له أغلبية الأصوات في الانتخابات الرئاسية؛ بما أنّ هناك شخصية دستورية وسياسية مفردة يتوحد في غالبها الشعب السياسي كمصدر للسلطة، تمنحه مثل هذا التفويض من عدمه.

(29)- ومثالها المادة 88 من دستور 1996؛ بأن في الفترة الزمنية المذكورة فيها في فترة 45 يوما أو 60 يوما يمكن أن يحدث مثل هذا الأمر؛ وأن تنتقل هذا الأمر لصفة الرؤساء المذكورين أعلاه.

(30)- ومثالها المادة 89 من دستور 1996؛ وأن يمكن أن يحدث شغورا في منصب رئيس الجمهورية بحيث أن يستمر رئيس الجمهورية القائم أو رئيس الدولة في حالة الشغور ممارسة المهام الرئاسية لفترة 60 يوما من أجل إجراءا انتخابات رئاسية من جديد على إثر وفاة أحد المترشحين في الدور الثاني الذي لا يتجاوز 2 مترشحين فقط وليس أكثر.

(31)- المادة 77 البند 5 من دستور 1996 المعمول به.

(32)- أنظر: خليفي محمد؛ مرجع سابق؛ 78.

(33)- وليس دائما وإلاّ كان مآل التفويض التنازل أو السماح للسلطة المفوض لها للاختصاصات والسلطات إفراغ مفهوم ومضمون عناصر مبدأ الفصل بين السلطات؛ ومن ثم لا تلبث أن تتجرد السلطة الأصلية من هذه الاختصاصات والسلطات بما لها من مهام وأعمال دستورية.

(34)- تنص المادة 112 أنّه [يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية يساعده ويعينه في مهامه].

(35)- الباقي من النص دون تغيير.

(36)- تنص المادة 2/113 أنّه [يمكن لرئيس الجمهورية أن يعين وزيرا أول].

(37)- بحيث كان خلافا بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في مجال التعيين في الوظائف العليا للدولة؛ ومنه صدر الأمر 89-44 المؤرخ في 1989/04/10؛ الجريدة الرسمية للسنة السادسة والعشرون؛ العدد 15 المؤرخة في 1989/04/12.

(38)- تنص المادة 74 البند 5 من دستور 1989 أنّه لرئيس الجمهورية [يعين رئيس الحكومة وينهي مهامه]، ونفس الأمر بالنسبة للمادة 77 البند 5، وبموجب التعديل الحاصل في 2008/11/15 أصبح رئيس الجمهورية طبقا للمادة 77 البند 5 [يعين الوزير الأول وينهي مهامه].

(39)- الباقي من النص هو نفسه في نص المادة 87 أعلاه قبل تعديل هذا الدستور.

(40)- كمثال على ذلك تأثيره الظاهر عضويا في رئاسة المجلس الأعلى للقضاء؛ ومخاطبة البرلمان وقيادة السلطة التنفيذية؛ وتعيينه لأهم الشخصيات في بعض المؤسسات الدستورية كتعيين ثلاثة أعضاء المجلس الدستوري من بينهم رئيسه.

(41)- لماذا نقول مطلقا ؟ لأن النص صريح ويقضي بأنّه لا يجوز بأي حال من الأحوال؛ ومن ثم تستشف صفة الإطلاق.

(42)- لو تم فتح المجال لأي سلطة أو شخص سياسي في الدولة الحق في استشارة الشعب أو اللجوء إلى الاستفتاء لكان هذا الشخص أو كانت هذه السلطة معيارا منافسا لرئيس الجمهورية؛ وربما تصل إلى الإطاحة برئيس الجمهورية أو اتخاذ أمر يعاكس إرادة رئيس الجمهورية، وقصر مثل هذه السلطة على رئيس الجمهورية لأن الأغلبية المطلقة من الناخبين جعلت منه أعلى سلطة وهيئة ومن ثم يحق له فقط حق الرجوع إلى هذه الأغلبية متى شاء.

(43)- تفسير مبدأ الفصل بين السلطات في الأصل ينتج عنه إمّا الفصل النسبي أي المرن أو الفصل الشديد بين السلطات، وليس القول بالفصل المطلق لأن نتائج هذا الأخير لو تحقق

لنتج عنه عواقب وخيمة مقارنة بمبدأ وحدّة السلطة والحزب؛ وبالمقارنة بنظام حكومة البرلمان أو الجمعية المبني على دمج السلطات لصالح البرلمان المنتخب.

(44)- لا نجد دراسات دستورية تتعلق بموضوع منع التفويض وإمكانيته في بحوث ومؤلفات القانون الدستوري؛ ولذلك كان من الصعب طرح الموضوع بطريقة جيدة، وبقي الأمر للاجتهاد الشخصي.

(45)- من أسس هذا المبدأ نجد: 1- تضخيم السلطات والاختصاصات لصالح سلطة معينة والتي كانت دائما السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية، 2- قيمة هذه السلطة من حيث المكانة الشعبية والتي تتمثل في انتخابها بالأغلبية المطلقة من الهيئة الناخبة.

(46)- المستنبط من الوثائق الدستورية نجد أنّ رئيس الحكومة يعد منافسا لرئيس الجمهورية بالنظر إلى الوزير الأول؛ من خلال الصلاحيات والسلطات الممنوحة لأي منهما؛ ومنه يكون لرئيس الحكومة برنامجا سياسيا ينافس برنامج رئيس الجمهورية؛ في حين يقوم الوزير الأول بتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من خلال مخطط عمله.

(47)- أنظر: د. محمد سعيد جعفور؛ مرجع سابق؛ ص148.

(48)- أنظر: د. بوقفة عبد الله؛ الدستور الجزائري؛ نشأة تشريعا، فقها، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005؛ ص132.

(49)- أنظر: رابحي أحسن؛ مرجع سابق؛ ص324، ص327.

(50)- أنظر: د. محمود أبو السعود؛ الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية؛ دار الثقافة الجامعية؛ القاهرة؛ مصر؛ 1990؛ ص63.

(51)- أنظر: د. محمد سعيد جعفور؛ مرجع سابق؛ ص148.

(52)- أنظر: د. محمود أبو السعود؛ مرجع سابق؛ ص63.

(53)- في مثل هذا الشرح أنظر: د. محمد سعيد جعفور؛ مرجع سابق؛ 148 في الهامش.

(54)- تختلف هذه الأوامر عن الأوامر التشريعية المطبقة في دستور 1996 بموجب المادة 124؛ وإننا نراها اختصاص أصيل لرئيس الجمهورية بموجب الدستور وليست مفوضة من طرف السلطة التشريعية.

(55)- أنظر: د. عبد المنعم فرج الصده؛ أصول القانون؛ منشأة المعارف؛ الإسكندرية؛ مصر؛ 1994؛ ص99.

(56)- المادة 27 و28 من دستور 1963.

(57)- أنظر: د. محمد سعيد جعفور؛ مرجع سابق؛ ص148.

(58)- أنظر: د. عبد المنعم فرج الصده؛ مرجع سابق؛ ص99-100.

(59)- أنظر: د. عبد الله بوقفة؛ القانون الدستوري والمؤسسات؛ أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري؛ دراسة مقارنة؛ العلاقة الوظيفية بين البرلمان والهيئة التنفيذية؛ طبعة مزيدة ومنقحة؛ دار هومة؛ الجزائر؛ 2009؛ ص182.

(60)- الأصل أن تحدد المدّة الزمنية وأن يوافق عليه البرلمان؛ كتحديد مدّة زمنية قدرها ثلاثة أشهر أو سنة؛ في حين نجد هناك مدّة ضمنية أخرى لا يمكن قياسها على أساس الزمن؛ وإنما يتم قياسها على أساس الحال والظرف؛ كأن يتم الطلب وفقا لحالة غير عادية وتنتهي المدّة بانتهاء هذا الحالة أو الظرف، أو يتم ذكر المدّة بالقول: إلى غاية تاريخ أو يوم من الشهر والسنة.

(61)- أنظر: د. عبد الله بوقفة؛ مرجع سابق؛ ص183.

(62)- أنظر: د. محمد سعيد جعفور؛ مرجع سابق؛ ص150.

(63)- كما سبق القول أنّ الدساتير الجزائرية فيما بعد لم تطبق مثل هذا التفويض.

(64)- المادة 112 من دستور 1966.

(65)- المادة 1/113 تنص أنّه [يعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة].

(66)- تنص المادة 114 أنّه [تمارس الحكومة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية].

(67)- المادة 115؛ وكذلك أعضاء الحكومة الآخرين في تأدية مهامهم يكونون مسؤولين أما رئيس الجمهورية؛ مع أنّ التفويض لا يخصهم.

(68)- المادة 5 من قانون التعديل المذكور أعلاه.

(69)- المادة 4 من قانون التعديل المذكور أعلاه.

(70)- المادة 6 من قانون التعديل المذكور أعلاه.

(71)- تم إلغاء المادة 113 و114 و115 المتعلقة بتعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة بقيادة رئيس الجمهورية؛ ومسؤوليتهم تجاه رئيس الجمهورية.

(72)- يبدو تغليب مصطلح السلطات على مصطلح الصلاحيات، ويفترض من حيث قوة أحد المصطلحات والتي تتعلق بالسلطات وكأنّه لا يمكن تفويضها، ولكن مصطلح الصلاحيات يمكن تفويضها؛ على حسب رأينا.

(73)- بحيث كان في ظل الدستور قبل أي تعديل لاحق عليه وفي نفس المادة أنه لم ينص عن نواب الرئيس؛ وفي تعديل 1979 تم إضافة نواب الرئيس؛ وفي تعديل 1988 تم تغيير الوزير الأول برئيس الحكومة؛ بحيث هذه المجالات المتغيرة في حظر التفويض؛ والمرتبطة أساسا بالأشخاص الذين يمكن تفويضهم.

(74)- يمكننا تقسيم الصلاحيات التي يمكن تفويضها إلى جزئين الأول يتعلق بالمادة 111 والجزء الآخر الصلاحيات المنصوص عنها بموجب النصوص الأخرى غير الواردة في المادة 111.

(75)- نرى ارتباط التفويض بين رئيس الجمهورية والوزير الأول دون رئيس الحكومة؛ والسبب غير ظاهر؛ لأن الأصل بيد رئيس الجمهورية فكما يمكن التفويض للوزير الأول يمكن كذلك بالنسبة لرئيس الحكومة؛ لأن المؤسس الدستوري في كل الأحوال يجعل من رئيس الجمهورية المتفوق في النظام الدستوري، ورغم المميز بين الصفتين رئيس حكومة أم وزير أول نظن أنّه في الجزائر الأمر سيان ولا جدوى من هذا التقسيم بما أنّ تعيين رئيس الحكومة لا يكون من الأغلبية البرلمانية بالضرورة.

(76)- المادة 87 تمنع تفويض مجموعة من سلطات رئيس الجمهورية كما سبق ذكرها في المطلب الثاني المتعلق بمنع التفويض للاختصاصات الدستورية من هذا المبحث.

(77)- المجلس الدستوري كذلك يراقب مدى دستورية التعديل الدستوري في حالة تطبيق الطريقة الثانية من أحكام التعديل الدستوري؛ والمنصوص عنها في المادة 176 من دستور 1996؛ وهذا ما لا نجده في الدراسات والبحوث المتعلقة بالرقابة على دستورية القوانين؛ ويكتفون بالتطرق إلى الرقابة على المعاهدات والقوانين العضوية والعادية والتنظيمات والنظام الداخلي لغرفتي البرلمان دون التطرق إلى أهم رقابة رئيسية وتتعلق بالدستور نفسه.

(78)- المطة الثانية من رأي المجلس الدستوري رقم08/01.ر. ت د/م د المؤرخ في 2008/11/07؛ الجريدة الرسمية للسنة الخامسة والأربعون؛ العدد 45؛ العدد 63؛ المؤرخ في 2008/11/16؛ ص07 الجزء 1.

(79)- المطة 1؛ 3؛ 4 من رأي المجلس الدستوري رقم 08/01 المؤرخ في 2008/11/07؛ مرجع سابق؛ ص 7 الجزء 1.

(80)- نرى أنّها ثانية شكلية فقط لعدم استقلالية الوزير الأول عن رئيس الجمهورية؛ وعدم تعيين أعضاء الحكومة بمن فيهم الوزير الأول من الأغلبية البرلمانية.

(81)- أنظر: مضمون رأي المجلس الدستوري في المطة رقم 1 من تعليل رأيه؛ رأي المجلس الدستوري رقم 08/01؛ مرجع سابق؛ ص7 الجزء1.

(82)- لا يعقل مثلا أن تفوض صلاحية رئيس الجمهورية لصالح الوزير الأول في حل المجلس الشعبي الوطني؛ أو استفتاء الشعب ليتخذ من إرادة الشعب موقفا لشخصه وهكذا؛ مع العلم أنّ الوزير الأول لا يتمتع بأي سمة شعبية انتخابية من حيث تعيينه في النظام الدستوري الجزائري.

(83)- نذكر الصلاحيات الممكنة من الجانب الدستوري ذات الأسس العامة فقط؛ لكن هناك تفصيلات وخصوصيات متعلقة برئيس الجمهورية؛ وبعضا من المقتضيات تتطلب اتخاذ رئيس الجمهورية لأي قرار من شأنه إعانته أو مساعدته بتفويض منه لصالح الوزير الأول؛ يتعلق

بالحكومة في إطار رئاسته لاجتماعات الحكومة؛ لا يمكن للدستور التفصيل فيها؛ وإنّما يمنحها الإطار العام وتلك التفصيلات تبقى لطبيعة الحياة السياسية والعملية ومتطلبات العمل الحكومي داخل السلطة التنفيذية نفسها بأن يكون التقدير لبعض الصلاحيات الأكثر تخصيصا لإرادة رئيس الجمهورية؛ ومثالها ما يتعلق ببعض السلطات السامية المثبتة في الدستور من خلال حماية الدستور وتجسيد الأمة داخل الدولة وخارجها.

(84)- تبقى هذه الصلاحيات القابلة للتفويض المذكورة أعلاه محل اجتهاد شخصي؛ بالاطلاع والاستنتاج من الدستور المعمول به.

(85)- الجريدة الرسمية للسنة الخامسة والأربعون؛ العدد 64؛ المؤرخة في 2008/11/17.

(86)- المادة 79 من الدستور المعمول به.

(87)- المادة 85 من الدستور المعمول به.

(88)- المادة 2/125 من الدستور المعمول به.